الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور– خنشلة–

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية

استراتيجية مكافحة الفساد لإرساء قواعد الحكم الراشد في الجزائر
دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

إعداد الطالبة:

- حمزاوي نوميديا

تحت إشـراف:

بيبي وليد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
مزاهدية رفيق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
بيبي وليد	أستاذ محاضر –ب–	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا ومقررا
طاهر حسين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وتقدير

إن الحمد والشكر لله تبارك وتعالى الذي أعانني على إنجاز هذا العمل

ويسر لي أمري وأمدني بالصبر والعزيمة

أتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير إلى:

الاستاذ المشرف "بيبي وليد " لما بذله معي من وقت وجهد خلال إشرافه .

وأتوجه بشكري إلى كافة زملائي بالعمل الذين قدموا لي الدعم والمعونة

كما أشكر صديقاتي وزميلاتي وأحبائي الذين يتمنون لي كل الخير ،إلى كل أفراد عائلتي

الذين كانوا عونا لي ووقفوا بجانبي على الدوام وأحاطوني بالرعاية والاهتمام والدعاء لإتمام هذا

العمل المتواضع فجزاهم الله عني خير الجزاء .

نوميديا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: الحكم الراشد والتنمية المستدامة	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحكم الراشد.	
المطلب الأول: ماهية الحكم الراشد:	
الفرع الأول: تعريف الحكم الراشد والأطراف الفاعلة في تحقيقه.	
الفرع الثاني: أسس ومبادئ الحكم الراشد.	
المطلب الثاني: متطلبات أبعاد ومؤشرات قياس الحكم الراشد.	
الفرع الأول: متطلبات الحكم الراشد	
الفرع الثاني: أبعاد الحكم الراشد.	
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.	
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة.	
الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها:	
الفرع الثاني: خصائص وأهداف التنمية المستدامة.	
المطلب الثاني: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة	
الفرع الأول: نظرة برنامج الأمم المتحدة لعلاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة	
الفرع الثاني: نظرة البنك الدولي لعلاقة الحكم الراشد بالتنمية	
خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني: الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الفساد	
المبحث الأول: مفهوم الفساد وتأثيره على الحكم الراشد	
المطلب الأول: مضمون الفساد	
الفرع الأول: التعريف بالفساد وأنواعه	
الفرع الثاني: أسباب انتشار الفساد	

فهرس المحتويات:

المطلب الثاني: تأثير الفساد على الحكم الراشد	
الفرع الأول: تأثير الفساد على البعد الاقتصادي والسياسي للحكم الراشد	
الفرع الثاني: تأثير الفساد على البعد البيئي الاجتماعي للحكم الراشد	
المبحث الثاني: واقع الفساد في الجزائر	
المطلب الأول: تطور ظاهرة الفساد في الجزائر	
الفرع الأول: مرحلة الأحادية الحزبية 1962– 1988	
الفرع الثاني: ملامح الفساد في المرحلة التعبئة السياسية	
المطلب الثاني: العوامل المؤدية إلى تفشي الفساد في الجزائر	
الفرع الأول: العوامل الإقتصادية	
الفرع الثاني: العوامل السياسية والقانونية	
الفرع الثالث: العوامل الاجتماعية والثقافية	
المطلب الثالث: آثار الفساد في الجزائر	
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية و المالية	
الفرع الثاني: الآثار السياسية	
الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية	
المبحث الثالث: أفق تنفيذ الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الفساد	
المطلب الأول: آليات إستراتيجية لمكافحة الفساد في الجزائر	
الفرع الأول: الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد في الجزائر	
الفرع الثاني: العقوبات المقررة لجرائم الفساد	
المطلب الثاني: دوافع إستراتيجية الجزائرية لمكافحة الفساد	
الفرع الأول: دوافع داخلية	
الفرع الثاني: الدوافع الخارجية	
المطلب الثالث: إسهامات إستراتيجية مكافحة الفساد وتحقيق مؤشرات الحكم الراشد	
الفرع الأول: مؤشر شفافية إدارة المرفق العام ووضوح المعاملات	
الفرع الثاني: مؤشر كفاءة وفعالية الجهاز الحكومي	
الفرع الثالث: مؤشر الخضوع للمساءلة	
الفرع الرابع: مؤشرات سيادة دولة القانون	
المطلب الرابع: مكافحة الفساد وترشيد الحكم في الجزائر رؤية مستقبلية	

فهرس المحتويات:

الفرع الأول: السيناريو الأول: سيناريو الفشل	
الفرع الثاني: السيناريو الثاني: سيناريو النجاح	
خلاصة الفصل الثاني	

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتبر الفساد أحد أهم الظواهر الخطيرة، التي تهدد الدول والمجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث ترتفع نسبة في المجتمعات النامية ذات الاقتصاد ألريعي، لتوفر فرص الربح السريع وضعف النظام الرقابة والمسائلة، وغياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات.

والجزائر كغيرها من العديد من الدول تعرف انتشارا واستفحالا واسعا لهذه آلافه في جميع مجالات والقطاعات إما اثر سلبا على تحقيق التنمية الشاملة المنشودة، فبالرغم من امتلاكها لموارد ماليه ضخمه ومن تشريعها للعديد من القوانين وتوفيرها للعديد من الآليات والمؤسسات لمكافحه هذه الظاهرة وخدمتها، إلا أنها مازالت تعرف مستويات مرتفعه للفقر والبطالة في مستوى المعيشة لفئات واسعة من الشعب ، ويرجع ذلك أساسا الى الاستخدام من غير كيف لهذه الموارد حيث يتم هدرها وسرقتها واختلاسها.

إن التخفيف من هذه الظاهرة الخطيرة والوقاية منها يقتضي وضع استراتيجيه واضحة معالم تعتمد على إرساء مبادئ وقواعد الحكم الراشد في جميع المجالات.

انطلاقا مما سبق فان إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول:

ما فعالية مكافحه الفساد في إرساء قواعد الحكم الراشد في الجزائر؟

ومنه تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو الإطار المفاهيمي للحكم الراشد والفساد؟

2- ما هي مراحل تطور الفساد في الجزائر؟

3- فيما مثلت الجهود والمبادرات في مكافحة الفساد؟

4- كيف يمكن لإستراتيجية مكافحة الفساد في تحقيق مؤشرات الحكم الراشد؟

5- ما هي أهم النتائج التي أفرزتها استراتيجيه مكافحه الفساد في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على التساؤلات الغربية المطروحة:

– يعد البنك الدولي أول من طرح مفهوم الحكم الراشد في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي،و يرتكز على جملة من المبادئ أهمها الشفافية و المساءلة،كما يرتبط تحقيقه مجموعة من المتطلبات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

– يعد الفساد ظاهرة قديمة تطورت عبر الزمن و اتخذت أشكالا مختلفة أثرت على أحداث التنمية في العديد من الدول و المجتمعات،و هناك جهود عالمية و محلية لمكافحته من قبل الهيئات و المنظمات.

–ارتفاع معدلات الفساد في الجزائر ناتج عن قصور المنظومة القانونية، التنظيمية، المؤسساتية، المختصة في مكافحة الفساد.

– نجاح و فعالية إستراتيجية مكافحة الفساد مرتبط بتضمين مبادئ و معايير الحكم الراشد.

– أزمة الجزائر هي أزمة فساد و غياب حكم راشد حقيقي.

– رغم تبني الجزائر العديد من السياسات الهادفة العزيز الحكم الراشد و مكافحة الفساد إلا أن تأثيرها كان محدودا.

مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- ميل ورغبة شخصية في دراسة هذا الموضوع.
- التوجه الشخصي نحو الاهتمام بالدراسات المتعلقة بمواضيع التنمية ومكافحة الفساد والحكم الجيدة

الأسباب الموضوعية:

- انتشار آفة الفساد استفحاله بشكل كبير على مستوى الدولة الجزائرية.
- تزايد الاهتمام بموضوع الفساد من قبل المنظمات والهيئات الدولية هذا الاهتمام استقبل الباحثين والدارسين.

- التعرف على إستراتيجية الجزائر في مكافحة الفساد.
- يندرج موضوع البحث ضمن مواضيع الجيدة والمبتكرة.

أهداف البحث:

- تحليل استراتيجيه منتهجه من قبل ألدوله الجزائرية في مكافحه الفساد ،وما مدى توفقها ومضمون الحكم الراشد
- الإلمام بموضوع الفساد باعتباره ظاهره لم تعد تقتصر على دوله من الدول، بل أصبح يمثل مشكله حقيقية مست جميع الدول.
- تهدف الى التوصل الى بعض النتائج والاقتراحات التي من الممكنان تساهم في الحد من استحالة الفساد.
- تسليط الضوء على مختلف أوضاع الفساد في الجزائر وتشخيصها وتحليل أسبابها وأثارها.
- التعرف على جهود بعض المنظمات الدولية في مكافحه الفساد قواعد الحكم الراشد.

حدود البحث:

الحدود المكانية:

تقتصر الحدود المكانية للدراسة على نموذج الجزائر وتحديد مختلف الأدوار التي تؤديها بيئتها المؤسساتية ضمن استراتيجيه مكافحه الفساد لإرساء قواعد الحكم الراشد.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع المعلومات والحقائق عن المشكلة الموضوع الدراسة حول ظاهره الفساد والحكم الراشد والتنمية المستدامة بتحديد مفاهيم كل منها.

المنهج التحليلي دراسة وتحليل أهم الآليات والاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر من اجل مكافحه الفساد والوقاية منه.

المنهج التاريخي: تتبع تطور ظاهره الفساد في الجزائر.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع الأكاديمية المتعلقة بدراسة الحاله الجزائرية في مجال مكافحة الفساد ،فكل المراجع درست الفساد بشكل عام في حين كانت الدراسات المتعلقة بموضوع دراسة النموذج الجزائري لا تمثل إلا نسبة قليلة من بين كل الدراسات.

هيكل البحث

قمنا بتقسيم موضوع البحث الى فصلين: تناولنا الإطار المفاهيمي للحكم الراشد والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما الفصل الأول عن طريق تقديم مفهوم الحكم الراشد (مبحث الأول) ومفهوم التنمية المستدامة والعلاقة بينهما (مبحث الثاني) في حين يخصصنا الفصل الثاني لدراسة الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الفساد حيث تطرقنا للإطار النظري للفساد وتأثيره على الحكم الراشد (المبحث الأول) ثم قمنا واقع الفساد في الجزائر (المبحث الثاني) ثم قمنا بدراسة أفاق تنفيذ استراتيجيه الجزائرية لمكافحه الفساد (المبحث الثالث).

الفصل الأول:

الحكم الراشد والتنمية المستدامة

السبب الرئيسي لفشل الكثير من التجارب التنموية وعدم استدامتها ليس هو نقص وغياب الموارد المختلفة، إنما هو سوء استخدام واستغلال تلك الموارد بسبب انتشار ممارسات الفساد على نطاق واسع حيث اعتبر العائق رقم واحد أمام تحقيق التنمية المستدامة ومن أجل محاربته واستئصاله نشأة الحكومة الرشيدة.

فلمكافحة الفساد بمختلف أشكاله ومظاهره يجب العمل على تبني قواعد وآليات الحكم الراشد وفلسفته القائمة على العقلانية والتسيير الحكيم لموارد الدولة، والذي يعتبر لدوره من أدوات تحقيق التنمية المستدامة والشاملة بأبعادها المختلفة، وفي نفس الوقت جزء لا يتجزأ منها بمعنى أن التنمية لا تقوم فقط على المقومات المادية فهناك مقومات أخرى غير مادية مثل حرية الرأي وحتى المشاركة والمعارضة وغيرها من المقومات التي تعتمد مبادئ للحكم الراشد.

ومن هنا سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على الجانب النظري لكل من الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحكم الراشد.

تقتضي عملية مكافحة الفساد والحد منها إستراتيجية واضحة المعالم تعتمد على إرساء مبادئ وقواعد الحكم الراشد في جميع المجالات والاستفادة من تراكم الخبرات الدولية في هذا المجال، وهذا من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة شاملة تمكنها من الإبقاء بمتطلبات الأجيال الحالية وعدم رهن حق الأجيال المستقبلية من الاستفادة من خبرات وثروات البلاد.

ومن هنا نتناول الإطار المفاهيمي للحكم الراشد بتعريفه وذكر الأطراف الفاعلة في تحقيقه وكذا أسسه ومبادئه عناصر أبعاد ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: ماهية الحكم الراشد:

في البداية كان الحكم الراشد منعزلا في مكافحة الفساد لأن الدراسات بينت بالقياس أن هاته الآفة في العائق رقم واحد مسار النصية الاقتصادية والاجتماعية وتطور الفكر الإنساني حول هذا الموضوع أصبح أكثر وضوحا، حيث التنقل من نقاش فكري إلى نقاش وبرامج عمل المؤسسات دولية حيث وضعت هاته الأخيرة القواعد والمبادئ لطريقة الحكم حتى تتمتع بالرشادة[1].

وسنتناول في هذا المطلب كل من تعريف الحكم الراشد وذكر الأطراف الفاعلة في تحقيقه (الفرع الأول مع إبراز أهم أسسه ومبادئه) .

الفرع الأول: تعريف الحكم الراشد والأطراف الفاعلة في تحقيقه.

ألا: تعريف الحكم الراشد.

1/ التعريف الاصطلاحي للحكم الراشد

يعتبر تعريف الحكم الراشد اصطلاحا عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، لتطويره اقتصاديا واجتماعي حيث طرح هذا المصطلح ضمن سياقات معرفية متداخلة هي الاقتصاد، العلوم الإدارية والقانون.

[1] سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص21.

وقد ظهر مصطلح " الحكم الصالح أو الحكم الراشد في اللغة الفرنسية La bonne gouvernance في القرن الثالث عشن كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصلح قانوني سنة 1478 وكلمة حكومة هي ترجمة لكلمة gouvernance تعني التوجيه والقيادة وحكم الشؤون المنظمة سواء كانت دولة أو جماعة إقليمية أو مؤسسة عمومية أو خاصة[1].

وقد طرحت العديد من الإشكاليات سواء من حيث الترجمة أو من حيث التعريف أو من حيث النموذج إذ لا توجد ترجمة واحدة متفق عليها ولها نفس الدلالة، فنجد المصطلحات التالية والتي تعطي نفس المفهوم للعالمية، الحوكمة، الحاكمة الجيدة الحكمانية، إدارة الحكم الصالح وغيرها من المفاهيم والمصطلحات، واعتمدنا في هذا الصدد على مصطلح الحكم الراشد باعتباره مصطلح شامل ومستعل على نطاق واسع من الدراسات الاقتصادية والإدارية.

2/ التعريف القانوني للحكم الراشد:

عرف المصطلح عدة تعاريف من طرف هيئات وباحثين وقد كان للمؤسسات الدولية تعاريف عديدة للحكم الراشد نذكر من بينها:

أ- تعريف البنك الدولBM :

يعرف الحكم الراشد على أنه "الحكم الراشد يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنميتها من أجل تقديم خدمة جيدة وفعالة[2].

[1] سارة بوسعيود، مرجع سابق، ص21.

[2] يوسف أزروال/ ليلى لعجال، الحكامة الجيدة ودورها في تفعيل المواطنة الصالحة: نظرة معيارية وظيفية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تبسة (الجزائر)، العدد الثامن، يناير-كانون 2، 2017، ص 145.

ب- برنامج الأمم المتحدة UNDP

يعرف الحكم الراشد بأنه: **"حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضا، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجأوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين".**[1]

ج- منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOCDE

فتعرفه على انه " **يمثل مجموع العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء للأفراد أو كجزء من المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"**[2].

من خلال التعاريف الواردة نستطيع أن نميز أن الحكم الراشد لا يركز على فعالية المؤسسات فقط، وإنما يشمل كذلك العلاقات والثقافة السلوكية والقيم التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات مثل الرقابة والمساءلة والنزاهة[3].

3/ التعريف الفقهي للحكم الراشد:

تعريف فرونسوا ميريانFrancois xavier Merrien الذي يرى أن الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال يشارك فيه جميع الأعوان والمؤسسات العمومية، من خلال المشاركة في الموارد والخبرات القدرات والمشاريع لخلق تحالف جديد للفعل القائم على تقاديم المسؤوليات[4].

وبالنسبة للجزائر فقد ظهر مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة[5] في فصله الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته حيث عرفه بأنه " **المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل المصلحة العامة في إطار الشفافية**".

---

[1] يوسف أزروال/ ليلى لعجال، المرجع السابق، ص145.

[2] Riadg baricg. L'épreuve de la bonne gouvernance. Document présent au forme international sur la bonne gouvernance et les développement. Université de Sétif algérien. P4

[3] زين العابدين لعور مبروك ساحلي، سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، العدد الحادي عشر، 1جوان 2014، ص 150.

[4] الأخضر غربي، غانم جلطي، قياس قومية الدولة، إسقاط على التجربة الجزائرية، المجلة الالكترونية، علوم إنسانية، العدد21 مارس، 2005، ص14.

[5] القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة جريدة رسمية عدد15، الصادر في 12 مارس 2006، ص18.

كذلك تطرق له في مادته 11، وذلك في إطار تسيير المدينة، حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن.

إذا حللنا مفهوم الحكم الراشد منذ ظهور المشرع الجزائري نجد أنه يتضمن مؤشرين أساسين هما: لسلوك الأفراد وطريقة التسيير لتقديم الخدمة العمومية.

وفي الأخير يمكن القول أن الحكم الراشد ثقافة تشكلت على مدى قرون بالتدرج انطلق من مفهوم ضيق محاربة الفساد ثم أصبح مفهوم واسع وشامل يرتكز على جملة من المبادئ والمؤشرات، لكن ما يجب التنويه له أن هذا النموذج من الحكم وما يقوم عليه من مبادئ لا يعتبر نموذج صالح لجميع الدول، لذلك يجب تجنب عملية نسخه عن الآخرين حيث يجب أخذ فقط المبادئ والقيم الإنسانية ثم إضفاء عليها خصوصيات تناسب مع ثقافة وعادات وتقاليد البلد وتجنب القيم التي لها خصوصيات تناسب وثقافة لا تتناسب مع خصوصياتنا أتي لها خلفيات فكرية وثقافية لا تناسب مع خصوصياتنا وثقافتنا.

ثانيا: الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد:

إن الحكم الراشد لا يتحقق إلا من خلال نوع من التناسق والمشاركة الفعالة لجميع الأطراف المكونة له والمتمثلة في كل من الحكومة المجتمع المدني، القطاع الخاص.

1/ الحكومة:

على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملازم الذي يسمح بالمشاركة، من القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تجمعها إلى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها إلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف، وقبل الشروع في هذه الخطوات لابد من توفير الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان وسن التشريعات التي تحمي المرآة وتنصفها وضمان حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون[1].

[1] سارة بوسعيود، مرجع سابق، ص25.

2/ المجتمع المدني:

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدول العصرية بحيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم تعد تتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب، جمعيات، هيئات، نقابات، مؤسسات إعلامية وغيرها.

وتعد المنظمات غير الحكومية من المؤسسات التي لها دور متزايد وبارز في المجتمع المدني/ من خلال حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات، وحرية التعبير عن التطلعات الفكرية والمشاركة الاجتماعية والسياسية وحرية المبادرة والمساهمة في تنمية المجتمع، وكذلك فهي تؤمن بيئة مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي، يعمل فيما الناس باختيارهم الخاص[1].

3/ القطاع الخاص:

يستطيع القطاع الخاص ان يلعب دورا كبيرا في الإدارة فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته، كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني[2].

حيث أن الدولة تشكل اكبر قوة لتحقيق التنمية إلى أنها ليست الوحيدة هناك تحول واضح في معظم دول العالم، نحو الاعتماد على القطاع الخاص، واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من دول العالم الثالث حيث يمثل القطاع الخاص المورد الرئيسي للفرص التي تقنع المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، اضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم، كما يعتبر القطاع الخاص شريك في الإدارة ويوفر مناصب الشغل[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص25.

[2] المرجع نفسه، ص26.

[3] خلوف عقيلة، الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد16، المجلد01، 2017، ص20.

الفرع الثاني: أسس ومبادئ الحكم الراشد.

لكل مفهوم أبعاده وأهدافه ونفس الأمر ينطبق على الحكم الراشد الذي يسعى دائما إلى تحقيق عناية وأبعاد عديدة ومتنوعة سواء كانت سياسية أو ثانوية اقتصادية أو اجتماعية.

أولا: المشاركة الفعالية والكفاءة.

هي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وترتكز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة.

أما الفعالية والكفاءة تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ مشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأدنى التكاليف، وذلك استجابة إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيدة للموارد[1].

ثانيا: الشفافية، المحاسبة والمساءلة:

بالنسبة للشفافية تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية، مما يساعد في اتخاذ القرارات السائدة في مجال السياسات العامة، وأيضا يسهل من عملية المراقبة والمحاسبة والشفافية مهمة جدا لمحاربة ظاهرة الفساد والحيلولة دون انتشارها وتفشيها في كيان الدولة والمجتمع.

أما بالنسبة للمحاسبة والمساءلة فتتمثل في تحمل مسؤوليات اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه، وإتاحة الفرصة لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم[2].

[1] سارة بوسعيود، مرجع سابق، ص25.

[2] سارة بوسعيود، مرجع نفسه، ص24.

ثالثا: حكم القانون والبناء المؤسساتي.

يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استياء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه بنظام العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد العدالة والمساواة بين المواطنين.

فالحكم الراشد يقوم على مؤسسات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية...الخ) فعالة موجودة وتمارس نشاطها بكل حرفية من أجل تحقيق الصالح العام[1].

رابعا: الرؤية الإستراتيجية واللامركزية:

تتمثل الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين تسيير الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية أي امتلاك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية وتطلباتها أما اللامركزية فتتجسد من خلال تفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها والتي تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد[2].

خامسا: الإنصاف والمساواة.

يعتمد الحكم الراشد على إعطاء حق لكل مواطن في الحصول على الفرص المتساوية لتحسين أوضاعهم سواء السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية.

المطلب الثاني: متطلبات أبعاد ومؤشرات قياس الحكم الراشد.

إن التطور الحديث الذي شهدته معظم المجتمعات أدى إلى تزايد حجم المطالب والضغوطات على الدولة، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات، واخفاق تنفيذ العديد من السياسات التنموية، وهو ما دفع بالعديد من الدول غلى محأولة تطبيق أسلوب الحكم الديمقراطي وتجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفاعلية.

[1] المرجع نفسه، ص24.

[2] سارة بوسعيود، مرجع سابق، ص24.

من هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب كل من متطلبات الحكم الراشد (الفرع الأول)، ثم أبعاده (الفرع الثاني)، ونختم المطلب بالتطرق إلى مؤشرات قياس الحكم الراشد.

الفرع الأول: متطلبات الحكم الراشد

يمكن الإشارة على الأقل إلى خمسة تحديات كبرى:

1/ الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي: في نفس الوقت مع الاستثمار في رأس المال البشري (التربية، الصحة) وفي رأس المال المادي (الهياكل القاعدية للاتصال ودعم النشاطات الإنتاجية) لأي رأس المال الاجتماعي، المرتكز على الثقة والتضامن ما بين العاملين الأساسين والذي يتم ترقيته بواسطة إستراتيجية موسعة من التكوين الإعلام، الاتصال (**دور هام لوسائل الإعلام**) يعتبر عامل مهم لضمان حياة جيدة[1].

2/ تحديد إطار للحكم الاقتصادي الراشد: ومتكافئ مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد، واختيار الاستراتيجيات على المدى المتوسط البعيد، وتحقيق أحسن تبعية للموارد وتسير المديونية والقدرة على التفاوض الدولي، وان يكون أكثر إنسانية للنمو الاقتصادي وتخفيض الفقر الاجتماعي وتخفيض الفوارق وحماية ضد المخاطر الاقتصادية والاجتماعية[2].

3/ إعادة تحديد وتأكيد دور الدولة: من أجل جعل تحرير الاقتصاد يتم بطريقة أكثر فعالية، وتقوية مسار بناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات العمومية، وتوجيه المبادرات العمومية في صالح التنمية البشرية الدائمة وإشباع الحقوق الأساسية للجميع[3].

4/ ضمان تسير أحسن للقطاع العمومي: بما فيه تسيير تحقيق للسياسة الاقتصادية والقدرة على توفير المعلومات، التحليل، تقسيم السياسات في إطار التنمية البشرية المستدامة، تسير أحسن ومراقبة فعالية للمالية العمومية كتسير أحسن واستغلال للموارد البشرية والمادية للقطاع العمومي، عقلنة شبكات القرار وتكاملية جيدة ما بين الفاعلين الأساسين[4].

---

[1] د. نبيل البابلي، "الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات"، الموقع الالكتروني معهد المصري للدراسات، ص11، تاريخ الإطلاع2022/5/5، من الموقع https.//eipss-eg-org

[2] المرجع نفسه، ص11.

[3] د. نبيل البابلي، مرجع سابق، ص11.

[4] المرجع نفسه، ص12.

5/ **خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة:** إن للعديد من العوامل يرضي الأداء الاقتصادي السلبي في العديد من المناطق والرداءة إدارة الحكم دور مركزي في الكثير من هذه العوامل، فإدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها، وهذه السياسات تحدد بدورها مناخ أعمال سليم وجذاب للاستثمار، والإنتاج من عدمه، وضمان حقوق الملكية وحرية المقاولة، والمساهمة من طرف الجميع بما فيه الفقراء والأول دخلا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

الفرع الثاني: أبعاد الحكم الراشد.

الحكم الراشد ممارسة سياسية واقتصادية واجتماعية يتضمن ميكانيزمات وعمليات وعلاقات ومؤسسات يحقق من خلالها المواطنين مصالحهم ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم ويحلون خلافاتهم وللحكم الراشد ثلاثة أبعاد هي[1]:

أولا: البعد السياسي.

يرتبط أساس بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ويتمثل هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرط في تفعيل الحكم الراشد وذلك من خلال تنظيم انتخابات حرة نزيهة محتومة لكل المواطنين على وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون بالإضافة إلى توفر هيئة برلمانية مسؤولة بها من الإمكانية والحرية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في علاقة اتصال مباشرين مع المواطن فهل يعقل أن تكون رشادة من دون توفر منظومة تقوم على أساس الشرعية والتمثيل لأنه يعبران عن العلاقة الصحيحة بين الرئيس والمرؤوس وهذان الآخران يؤديان التفاؤل الايجابي بما يحقق التعاون في خدمة الصالح العام الذي يحقق في إطاره مثال الأفراد بشكل أشمل وأعم ويضمن حقوق المواطنين وذلك في ظل اتساع المشاركة السياسية التي تعد الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوقهم[2].

ثانيا: البعد الاقتصادي:

يبرز البعد الاقتصادي من خلال نظرة المنظمات الدولية الطبيعية العلاقة بين الحكم الراشد ومستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

[1] مصباح بلقاسم، الحكم الراشد ومكانة الفساد مطالبين لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2016، ص20.

[2] المرجع نفسه، ص20.

- اعتماد برامج إصلاح اقتصادية.
- محاربة مظاهر الفساد.
- تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام.
- توفير بيئة تنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات.

كما يعد الحكم الراشد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا لتدقيق المستثمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية ووضوح هذا ما يمكن من:

- تشجيع القطاع الخاص.
- وضع خطط واستراتيجيات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة.
- فتح مجال الحريات الاقتصادية واحترام قواعد المنافسة.

ومن تحقيق الرشادة الاقتصادية التي تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات من خلال التأثيرات على مختلف النشاطات الاقتصادية، ومنه نجد أن دور الدولة يتمحور في تحقيق البعدين الاجتماعي والاقتصادي بالعمل على تحقيق النقاط التالية:

- رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف الحياة.
- السعي للقضاء على الفقر والاقتصاد الاجتماعي.
- إصلاح الإطار التنظيمي والقانوني في المجال الاقتصادي[1].

ثالثا: البعد الإداري:

من المعلوم أن من أسباب ظهور فكرة الحكم الراشد الانتشار الواسع لظاهرة الفساد وتطور مفاهيم التسير حيث يأخذ البعد الإداري مكانة في استراتيجية وسياسة الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة التسير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال:

- التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع.
- القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية.

[1] سابح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان الجزائر، 2013/2012، ص142 ص143.

- تطبيق اللامركزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية[1].

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الحكم الراشد.

أ- مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

لقد ارتبط مفهوم الحكم الراشد في فكرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمفهوم التنمية البشرية ويتم تصنيف الدول على أساس مؤشراتها، هذه المؤشرات نفسها تعتمد في تقييم الحكم الراشدن ويتكون دليل التنمية البشرية من مقياس يضن ثلاث أبعاد تتمثل في:

- أن يعيش الإنسان حياة جديدة وبصحة سليمة.
- أن يكون متعلما.
- أن يحصل على مستوى معيشة لائق.

وبالتالي فإن دليل التنمية البشرية يجمع بين المقاييس التالية:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- الالتحاق بالمدارس.
- الإلمام بالقراءة والكتابة.
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

ومنط إنشاء دليل التنمية البشرية سنة 1990، تم تطوير أدلة تكميلية تهتم بجوانب معينة من التنمية البشرية تتمثل في: دليل الفقر البشري، دليل التنمية المتعلقة بالجوسسة، مقياس تمكين الجوسسة[2].

2/ مؤشرات البنك الدولي:

جاء في تقرير البنك الدولي الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أنه تم وضع مقاييس لقياس نوعية الحكم:

أ- مقياس المساءلة العامة Index of pnbge account ويتضمن ما يلي:

- درجة انفتاح المؤسسة السياسية.
- المشاركة.
- احترام الحريات المدنية.

[1] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص143.

[2] مرجع نفسه، ص145.

- شفافية الحكومة.
- حرية الصحافة.

ب- مقياس نوعية الإدارة: ويتضمن ما يلي:

- فعالية البيروقراطية.
- احترام قواعد القانون.
- مستوى الفساد.
- نوعية التشريعات.
- آليات المساءلة الداخلية.

لقد وضع البنك العالمي ستة مؤشرات بثلاث أسس ضرورية للحكم الراشد وهي موزعة كما يلي:

- **وضعيتين بالنسبة نوعية الحكم**: الصوت والمسائلة، عدم الاستقرار السياسي والعنف.
- **وضعيتين بالنسبة لقدرة الحكومة**: فعالية الحكومة، نوعية التنظيم.
- **وضعيتين بالنسبة للاحترام والمساواة**: دولة القانون، مراقبة الفساد، الراشدة[1].

[1] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص147.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع وشامل للمفاهيم السابقة للتنمية فهذا النمط الجديد للتنمية حظي باهتمام كبير في أوساط الاقتصاديين والسياسيين وكل من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، كونه يسعى إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، الرفاهية الاجتماعية، المحافز على التوازن البيئي، والاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية بالإضافة إلى الحكم الراشد والمشاركة السياسية، وهذا من أجل إشباع حاجيات ومتطلبات الأجيال الحالية دون المراهنة أو المساومة بمصالح وحقوق الأجيال المستقبلية.

ومن هنا سنتناول في هذا المبحث الأطر النظرية للتنمية المستدامة، ذلك بالتطرق لمفهوم التنمية المستدامة مبادئها، خصائصها، وأهدافها ونختم المبحث بالتطرق لعلاقة التنمية المستدامة بالحكم الراشد.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة.

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة كما رافق ذلك تطو عدد من المبادئ الفاعلة في تحقيق هذه الاستدامة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها:

أولا: تعريف التنمية المستدامة.

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظتين هما: التنمية المستدامة، ومنه قبل أن تتطرق لمفهوم التنمية المستدامة لنتطرق إلى:

التنمية لغة: التنمية في اللغة مصدر من الفعل نمى يقال: أنميت الشيء ونميته وجعلته ناميا.

التنمية اصطلاحا: يقصد بالتنمية الازدهار والتكاثر والزيادة والرفاهية.

التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرضي إلى وضع لا يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة[1].

وكما عرفها أيضا "عاطف غيث" أن التنمية تعني التحرك العلمي المخطط بمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها[2].

[1] فتيحة قشور، عبد القادر سوني، دور الوقف في التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20-21 ماي جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2013، ص03.

[2] قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق مكتبة حسن العصرية بيروت، لبنان، 2013، ص25.

أما كلمة المستدامة فمأخوذة من استدامة الشيء أي طلب دوامه واستمراريته ومن منطلقنا هذا تبنى أن للتنمية المستدامة عدة تعاريف واختلف باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية نوجزها فيما يلي:

تعتبر رئيسة وزراء النرويج Grharien Brondtland أنها أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي لسنة 1987 في تقرير مستقبلنا المشترك للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال المالية والمستقبلية[1].

أما البنك الدولي: فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها "**تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة ذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادة المستمرة عبر الزمن**".

عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو ديجانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية حيث تتحقق بشكل متساو والحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءا لا يتجزأ عن عملية التنمية[2].

حسب تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة 1981 تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة فإن التنمية المستدامة هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته[3].

ويعرفها إدوارد باربير Edward Barbier هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قد ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي في التنمية[4].

واستخلاصا من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن الوقوف على أن التنمية المستدامة ترتكز على مسألة الاستغلال الممثل للموارد لتلبية الحاجات الحالية، مع مراعاة الأجيال القادمة واحتياجاتهم المستقبلية ويكون هدفها

---

[1] الطاهر خاصرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة سوناطراك)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007/2006، ص28.

[2] الطاهر خاصرة، مرجع سابق، ص29.

[3] عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993، ص239.

[4] المرجع نفسه، ص97.

الأساسي متمثلا في حماية البيئة مع التركيز على تحقيق الأبعاد الأساسية الاقتصادية الاجتماعية التكنولوجية والبيئة.

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة.

مع نهاية القرن 20 بدأت تتبلور عقيدة بيئية شاملة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتغير تقوم على مبادئ والتي هي في معظمها تعد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة في التصور الجديد وهذه المبادئ هي:

1/ **تحديد الأولويات:** إن خطورة المشكلة البيئية وندرة الموارد المائية أدى إلى التشدد في وضع الأولويات وإجراءات العلاج على مراحل إذ تم وضع خطط قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

2/ **الاستفادة من كل دولار:** كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة بدون مبرر ولا تستطيع البلدان النامية استخدام أساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم ==== في البلدان الصناعية عن كمية بدأت التأكد على فعالية الكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة (التشيك، الشيلي، المكسيك) إن هذا التأكيد يسمح لتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة[1].

3/ **اغتنام فرص تحقيق الربح لكل أطراف:** بعض المكاسب في مجال حماية البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه لمنتجات فرعية لسياسات لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

4/ **استخدام أدوات السوق:** حيث أن الحواجز القائمة على لاسوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ أو التطبيق مثال على ذلك تقوم الدول النامية بفرض رسوم على الانبعاث وتدفق النفايات أو الرسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة للاستخراج.

5/ **الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم وقدرة مثل فرض ضرائب على الوفود أو قيود الاستيراد لأنواع المبيدات الحشرية، إدخال مبدا الحواجز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

[1] خباية عبد الله، مداخلة بعنوان التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص04.

6/ **العمل مع القطاع الخاص:** ضرورة تعامل الدولة بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسة وإدخال أنظمة الإدارة البيئية وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجيه النفايات وتحسب كفاءة الطاقة.

7/ **الاشتراك الكامل للمواطنين:** عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح بدرجة كبيرة إذ شارك المواطنون وصل هذه المشاركة كضرورية للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين على تحديد الأولويات على المستوى المحلي.
- أعضاء المجتمعات المحلية غالبا ما يعملون على مراقبة المشاريع البيئية.

8/ **تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:**فيوسع المديرية البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف وذلك بإدخال تحسينات وتعديلات على تنظيم المنشآت من الداخل باستثمارات قليلة[1].

9/ توظيف المشاركة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تتمثل: (**الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع**) لتنفيذ تدابير وإجراءات من أجل التحدي لبعض القضايا البيئية.

10/ إدخال البيئة من البداية: أي العمل بمنطلق الوقاية خير من العلاج وذلك بحل المشكلة من أساسها أي قبل وقوعها لأن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج ويسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيض الضرر المحتمل من الاستثمارات في البيئة النجية المواد [2].

الفرع الثاني: خصائص وأهداف التنمية المستدامة.

أولا: خصائص التنمية المستدامة.

من خلال جملة التعاريف التي تم التطرق إليها سابقا يمكن أن نستنتج أهم خصائص ومميزات التنمية المستدامة المتمثلة في[3]:

- تنمية طويلة المدى، وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.

[1] خباية عبد الله، مرجع سابق، ص06.

[2] شلافي عمار، طيار أحسن، إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري أعمال الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، ص88.

[3] سارة بوسعيود، مرجع سابق، ص35.

- المساواة ومراعاة حقوق الأجيال اللاحقة، فهي تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة، واللاحقة من الموارد الطبيعة والإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق.
- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى.
- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها، فهي تولي اعتبار كبيرا للجانب البشري وتنمية وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها.
- تحرص على تطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- البعد الدولي للتنمية المستدامة، حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة من الوصول إليها.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

1/ تحسين نوعية الحياة:

من خلال التعليم الجيد والعناية الصحية والتوزيع العادل للثروة والمدخول، وإقامة نظام الأمن الاجتماعي، والاهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسلام والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة المشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض[1].

2/ احترام البيئة الطبيعة:

التنمية المستدامة إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعة والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3/ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

تنمية إحساسهم بالمسؤولية نجاحها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة[2].

[1] جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الانتاج العلمي، 1426، ص61.

[2] شبلي إلهام، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص68 ص69.

4/ ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

5/ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال الأفراد بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا[1].

6/إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وبطريقة تلائم إمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها[2].

[1] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، التواصل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الليدة، الجزائر، العدد26، جوان 2010، ص10.

[2] شبلي إلهام، مرجع سابق، ص69.

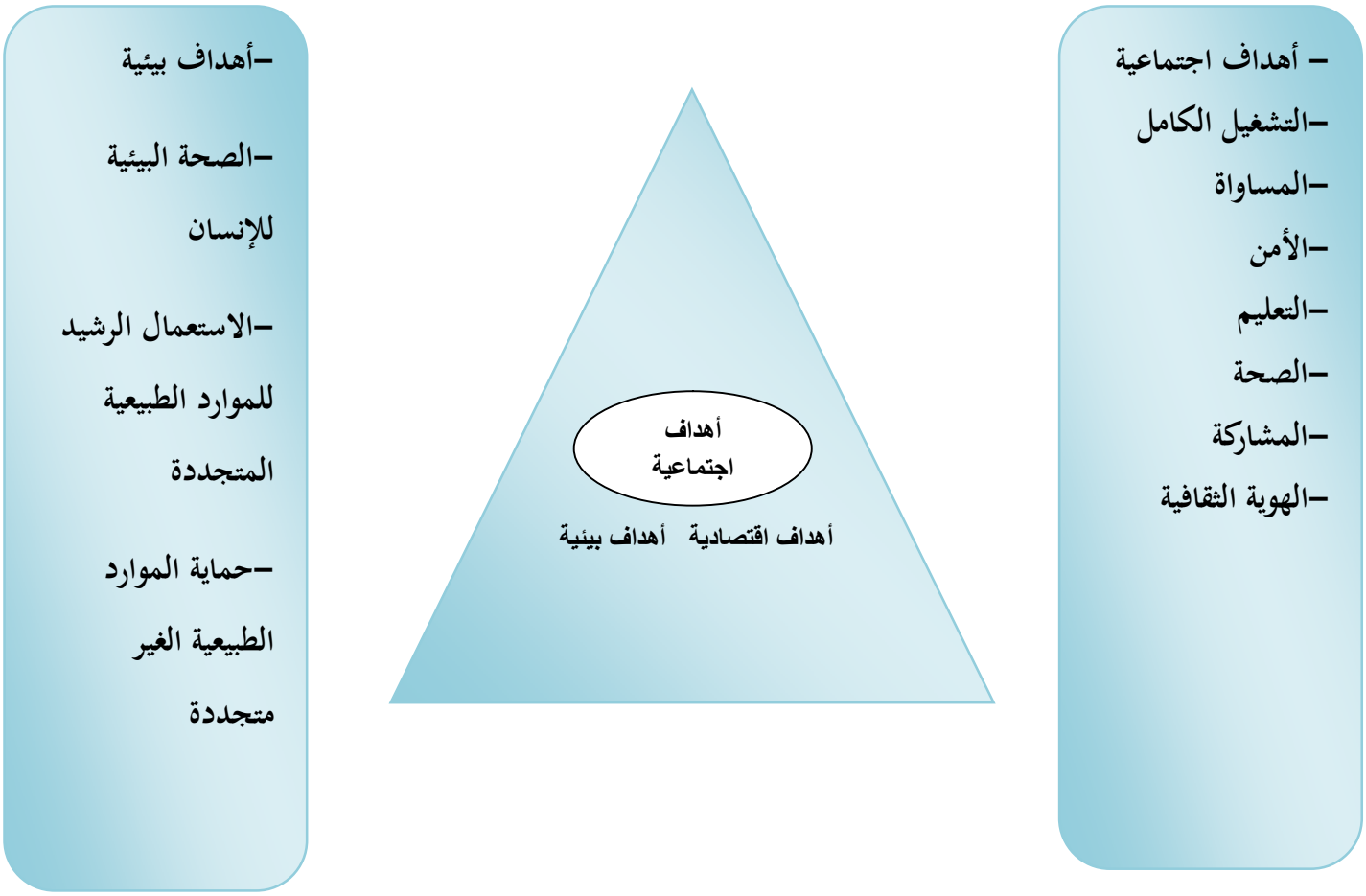

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

الفرع الأول: نظرة برنامج الأمم المتحدة لعلاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

إن بناء القدرة على الحكم شرط محوري للتنمية البشرية المستدامة، وأننا نطمح في ان تصبح شريكا محايدا للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بحيث تخلوا فرص للتفاعل من اجل إيجاد حلول تتركز على الناس في أجل طويل هذا ما قاله **جيمس غوبشاق** مدير برنامج الأمم المتحدة الألماني عام 1979، ومن خلال هذا الحديث فان برنامج الأمم المتحدة الألماني يقرب ان هناك علاقة وثيقة تربيط والحكم الراشد بالتنمية في البرنامج يرى انه لا يمكن ان تتواصل التنمية بدون الحكم الراشد ،كما لا يمكن ان يكون الحكم الراشد إلا لما يؤدي الى التنمية المستدامة، ومن خلال تعريف البرنامج الحكم الراشد المذكور سابقا والذي تم التأكيد فيه على ان الحكم

الراشد لا يشمل الدولة والحكومة فقط بل يتجاوز ليضم القطاع الخاص والمجتمع المدني وهذه العناصر ثلاثه تسهم بفاهميه بالغه في تحقيق التنمية المستدامة[1].

ولما كانت العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة علاقة تكامل، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مبادراته المتعلقة بشؤون الحكم والتنمية يعطي الأولوية للفقراء والنهوض بالمرات، واستدامة البيئة وخلق الفرص اللازمه للعمل وغيرها، وقد ذكر البرنامج الأمم المتحدة على أربعه عناصر بالغة الأهمية من عناصر التنمية البشرية المستدامة، وهي القضاء على الفقر وخلق وظائف استدامة الرزق وسبل العيش وحماية البيئة وتجديدها.

وينظر برنامج الأمم المتحدة ان تحقيق الحكم الراشد لا يعني به الدولة فقط، بل هو شراكة ما بينها وبين المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث أصبح تحقيق التنمية المستدامة هو ايضا عمل مشترك ما بين تلك الأطراف فالدولة هي السلطة المفوضة السيطرة توفر الخدمات العامة والبيئة المكانية التنمية المستدامة، والقطاع الخاص كشريك في الحكم يعمل على خلق الوظائف ،إما مساهمه المجتمع المدني باعتباره شريكا ايضا في الحكم عليه ان يحمي حقوق جميع المواطنين وان تفرض كرابح وضوابط على السلطة الحكومية[2].

وفي الأخير فان تحقيق التنمية المستدامة بالتفاعل والتطبيق بصوره مستمرة، بما يسمح بتحقيق الاستقرار الطويل الأجل هما يجعل العلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، محددات رئيسيه في الموارد تهدر ما لم تفعل الحكومة بكفاءة وفعالية ،وما لم تملك شرعيه في نظر الشعر وإذا عجز عن رعاية تماسك النسيج الاجتماعي فان المجتمع يواجه خطر التصفح والفوضى كما انه ،لم يتم تمكين الناس من المشاركة في تنميتهم لن تكون التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: نظرة البنك الدولي لعلاقة الحكم الراشد بالتنمية

في الدراسة الأولى المكتملة التي عبرها البنك الدولي عن رؤيته للحكم الراشد وعلاقته بالتنمية ،وهي دراسة أسلوب الحكم والتنمية الصادرة عام 1992 ،اعتبرت الدراسة ان الحكم الراشد للاداره التنموية الجيدة او للاداره الناجحة للعملية التنموية وحدد البنك 04 مجالات للحكم تخص **البانكا**، بحكم وظيفته إدارة القطاع العام

[1] جبريل محمد عمر، حد مدخل الى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين، الحكم المحلي نموذجا ،مركز رام الله لدراسة الحقوق الانسان، فلسطين، ص 50.

[2] مهدي محمد القصاص، دور المجتمع المدني في تنميه الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد، ورقه مقدمه ضمن الملتقى الدولي السادس، تحت عنوان الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، كليه العلوم الاقتصادية، جامعه الجزائر، يومي 09 و 10 ديسمبر 2006، ص82

المساءلة الإطار القانوني للتنمية المعلومات والشفافية، كما كان يركز البنك الدولي في مضمونه عن الحكم الراشد على حماية حقوق الانسان وفرض ممارسة الديمقراطية شكلا ومضمونا، فتصبح الحرية والمشاركة جزءا من حياه الناس وممارستهم وفي ذات الوقت أساسا لتعزيز التنمية وتمكين المجتمعان فكره الحكم الراشد من بين الوصفات التي كان يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للدول التي كانت تمر بمرحله الانتقالية في الاقتصاد السوق وأيضا الدول التي كانت تباشر عمليه الخوص صه لمؤسساتها العمومية الاقتصادية وقد تبنت الصوت الجديدة هذا التصور في إنعاش الاقتصاد الوطني بصفه عامه وإصلاح المؤسسة ألاقتصاديه بصفه خاصة حيث بشره باتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق الحكم الراشد على إصلاحها يأكل ألدوله وتحسين عمل للاداره اعتبارها المرات والمواجهة الأساسية للحكومة والدولة ككل ،كما عملت على ضمان الشفافية تسير الشؤون العمومية ومكافحه الرشوة ،واتخذت إجراءات من اجل تكريس حرية الاستثمار ومناقشه وتامين مشاركه الحقيقية للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيات للدولة.[1]

[1] محديد حميد، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر01، سنة 2006، ص245.

خلاصة الفصل الأول

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، نستنتج ان كل من الحكم الراشد والتنمية المستدامة مقومين ذو علاقة وثيقة ومترابطة ،فالحكم الراشد جاءك أسلوب لمعالجة الفساد واقتلاع جذوره باعتباره أكبر عائق للتنمية المستدامة ،وذلك من خلال مبادئ والآليات التي جاء بها كالمشاركة في إعداد البرامج التنمية ومتابعته انجازها والمساءلة المسؤولين ومحاسبتهم.

الفساد هو السبب الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السياسية والبيئية، ليتسبب في هذا هدر المال والتأثير سلبا على الكفاءة والفاعلية الاقتصادية، كما يؤدي على عدم توزيع العادل للدخل والثروة كهدمه الديمقراطية والحريات الأساسية كما يبرز تأثير الفساد على البيئة من خلال عدم استغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية.

كل هذا يعرقل فرص التنمية ،وبالتالي برهن مستقبل الأجيال المستقبلية، ومن هنا يتضح لنا انه لتحقيق التنمية المستدامة وشامله يجب العمل على وضع استراتيجيه للقضاء على الفساد تعتمد على إرساء مبادئ وقواعد الحكم الراشد وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الفساد

تمهيد:

لا يمكن الخوض والبحث في آليات القانونية لمكافحة الفساد دون المرور والتطرق إلى الإطار المفاهيمي لهاته الظاهرة الخطيرة، لشديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة، وتختلف درجة شموليتها وخطورتها من مجتمع لآخر باختلاف خصوصيته وتنظيماته وعلى هذا الأساس سنتطرق لمفهوم الفساد وتأثيره على الحكم الراشد كمبحث أول، وواقع الفساد وآليات مكافحته كمبحث ثاني وثالث.

المبحث الأول: مفهوم الفساد وتأثيره على الحكم الراشد

تعددت المفاهيم المتعلقة بالفساد واختلفت باختلاف الباحثين والدارسين، حيث يعرفه كل باحث حسب تخصصه، فهناك من اتفق على تعريف محدد للفساد، وهناك من يرى أنه لا يمكن الجزم بتعريف واحد للفساد لأنه يأخذ أشكالا متعددة ويقع في أحوال مختلفة كما يتغير بالتعقيد، هذا يقودنا إلى البحث في مفهوم الفساد وتأثيره.[1]

المطلب الأول: مضمون الفساد

الفرع الأول: التعريف بالفساد وأنواعه

أولا: تعريف الفساد

هناك العديد من التعاريف المخذ من لمصطلح الفساد من أهمها ما يلي:

- تعريف المنظمة الشفافية الدولية: "هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية".[2]
- كما عرفته اتفاقية الأمم المتحدة بأنه: "التماس موظف أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر ميزة غير مستحقة سواء الصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان؛ لكي يقوم ذلك الموظف بفعل أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أدائه واجباته الرسمية."[3]
- وعرفه البنك الدولي على أنه: " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة كما كما يقوم عندما يتم وكلاء أو وسطاء الشركات أو الأعمال الخاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق الأرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل."[4]

---

[1] باديس بوسعيود، مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999إلى 2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلم السياسة، تخصص التنظيم والسياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامغة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص26.

[2] عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، معظلة الفساد في الجزائر، دراسة في الجذور والأسباب والحلول، دار جيلطي للنشر، الجزائر، 2009، ص81.

[3] موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2009، ص13

[4] محمد جمال بارون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004، ص18.

- كما عرف الفساد في الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته في يوليو2003 بأنه: "أي فعل أو إغفال يرتكبه موظف عمومي أو أي شخص آخر تنفيذ واجباته لغرض الحصول غير المشروع على منافع له أو لطرف آخر."[1]

التعريف الشامل للفساد:" هو سوء استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات شخصيه ومنافع خاصة سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام ،حيث يخلو الموظف بواجبات ،وظيفته أو يقوم بأعمال محرمه عليه عن قصد رغم تعليمات عمله."

ثانيا: أنوع الفساد

يختلف تصنيف الفساد من باحث إلى أخر.[2] فهناك من يصنف الفساد على انه مقسم إلى فساد سياسي، إداري، مالي، اقتصادي، اجتماعي، أخلاقي، وهناك من يصنفه حسب الأثر والجرم غير انه هناك فساد كبير وفساد صغير.

أ- **من حيث الحجم أو درجة التأثير**: نميز نوعين:

أ- 1- **الفساد الكبير (الشامل)**: يتم في مستويات سياسية، واقتصادية، عليا يشمل كبار المسؤولين والموظفين في الدولة، إلى جانب المؤسسات الخاصة.

أ- **2- الفساد الصغير**: يتم في مستويات سياسيه وإدارية دنيا في إطار معاملات اليومية من جانب الموظفين العاديين يتمثل أساسا في الرشوة والوساطة والاختلاسات...[3]

ب- من حيث النطاق الجغرافي الانتشار:

- **الفساد العالمي**: يتم في بيئة علميه شديدة التعقيد.

- **الفساد المحلي**: يتم على المستوى الوطني يتمثل في الممارسات الفاسدة من جانب الموظفين والخواص المؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص.

[1] هاني عيسوي السبكي، مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص36.

[2] خلاف وليد ،دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكره لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشاد، كليه الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعه متنوري، فسنطينة، الجزائر، 2009/ 2010 ،ص 5.

[3] محمود عبد الفضيل ،الفساد وتداعياته في الوطن العربي، مجله المستقبل العربي، العدد 243 ،مركز الدراسات الوحدة العربية، مارس 1999 بيروت ،لبنان، ص 4 -5.

ت- **من حيث الخطورة:** نميز ثلاثة أنواع:

ث-1- الفساد العرضي: يكون فعلا فرديا ومؤقتا.

ث-2- الفساد مؤسسي: نميز مؤسسة أو قطاعا معينا من قطاعات الدولة، كما يؤدي إلى إختلالات وظيفية يميز طبيعة الأداء العام.

ث- 3**- الفساد المنظم:** يتخلل جسم المجتمع كاملا وهو أخطر أنواع الفساد حيث يدمر منظمته الاجتماعية والقيمية.

الفرع الثاني: أسباب انتشار الفساد

أولا: الأسباب الاجتماعية والثقافية: تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات في ترسيخ ظاهره الفساد، وذلك بعدم الاهتمام بالقيم والأخلاق الدينية في النفوس مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة أو عدم المسؤولية أو عدم احترام القانون.[1]

بالإضافة إلى ظهور ممارسات الفساد الناجحة عن التقاليد الاجتماعية كحالة توظيف الانتماءات الفنية والعسكرية في العمل الرسمي لكسب مكاسب خاصة بطريقه غير مشروعه.

ثانيا: الأسباب السياسية الاقتصادية: يقصد بالأسباب السياسية، غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات مجتمع مدني ،وضع في الإعلام والرقابة، إي عدم وجود نظام سياسي مستقر وفعال ينسد إلى دستور ديمقراطي دائم يكرس لمبدأ الفصل بين السلطات، بالإضافة إلى ضعف ممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة في إدارة شؤون الحياة العامة.

أما الجانب الاقتصادي يتمثل في الفقر والمعوز مرتبات الموظفين مرتباتها بالأسعار وكذا ارتفاع البطالة والكساد الاقتصادي، وما يسببه من اختلال في ميزان القوة الاجتماعية، إذ أن تحديد قدره الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من عدالة في توزيع الثروة والدخل القومي وتوفير مستوى متقدم من الوفاء المعيشي لإفرادها ،هو معيار الأول في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسباب انتشار الفساد.[2]

[1] بلال خلف السكارنة، الفساد الإداري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 27 .

[2] محمود محمد معابره الفساد الاداري وعلاجه في الشريعه الاسلاميه دراسه مقارنه بالقانون الاداري الطبعه الاولى دار الثقافه للنشر والتوزيع الاردن 2011 صفحه 115

ثالثا: الأسباب الإدارية والقانونية: إن أهم عوامل انتشار الفساد في الدول النامية عدم وجود قوانين رادفه للفساد، فضلا عن التغيرات القانونية الناتجة عن غموض التغيرات وعدم وضوح النصوص القانونية.

أما من الناحية الإدارية فإن ضعف الإدارة وسوء التنظيم، وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الإدارية وكثره القيود والإجراءات الإدارية الرسمية وغير الرسمية، وطول الزمن المستغرق لانجاز المعاملات الإدارية والحضارة النسبية للمسؤولين فيه، من المساءلة والمحاسبة وتطبيق نظام العقوبات، وعدم الأخذ بنظريه وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، تكون في مجموعه إدارة فاشلة التي تؤدي بدورها إلى الفساد الإداري.[1]

من خلال هذا نستطيع إجمال أسباب وعوامل الفساد في ما يلي:

- ابتعاد الناس عن دينهم وعدم الالتزام بإحكام الشريعة الإسلامية.
- انتشار الفقر والجمل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية.
- غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي.
- غياب حرية الإعلام ضعف الأجهزة الرقابية مفتشية في المؤسسات الدولة والقطاع الخاص وعدم استقلاليتها.

المطلب الثاني: تأثير الفساد على الحكم الراشد

الفرع الأول: تأثير الفساد على البعد الاقتصادي والسياسي للحكم الراشد

أولا: تأثير الفساد على البعد الاقتصادي

إن استفحال الفساد في المجتمع يتسبب في كارثة على التنمية خاصة في الجانب الاقتصادي، فهو يؤدي إلى نقص الفعالية والكفاءة الإستخدامية لموارد الاقتصادية وعدم الاستغلال العقلاني والرشيد لها، وهذا ما يعرقل النمو الاقتصادي المستدام.

يؤثر الفساد على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي، من خلال الاستيلاء على الفائض الاقتصادي، أي كلما ارتفعت نسبه الفساد انخفض حجم الاستثمار، وبالتالي انخفاض حجم الطلب.

[1] محمود محمد معابرة؛ مرجع سبق ذكره؛ ص116.

- كما يتسبب الفساد في ارتفاع المستوى العامي للأسعار وإحداث تضخم من خلال تهريب السلع والبضائع إلى مناطق مجاوره عاده ما يتسبب في تريقها في السوق المحلية وارتفاع أسعارها.
- من أشكال الفساد في القطاع الضريبي كتمان النشاط الممارس لكي لا يتم دفع الضرائب وبالتالي يؤدي التهرب الضريبي إلى انخفاض حجم الإيرادات التي تجنيها الدولة.
- الاختلاسات التي يرتكبها بعض القادة السياسيين والإداريين وخير مثال ما تشهده الجزائر من حالات الاختلاس مذكورة في مختلف مؤسساتها.

ثانيا تأثير الفساد على البعد السياسي

يمثل الفساد تحديا خطيرا في وجه التنمية المستدامة وخصوصا على لبعدها السياسي، فهو يهدم الديمقراطية الجيدة وحكم القانون كما يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان ويزعزع وثيقة الشعب بالحكومة ،ويمكن توضيح بعض مهام أهم التأثيرات السلبية للفساد على الجانب السياسي في النقاط التالية:

- يجعل المصالح الشخصية تتحكم بالقرارات التي تتخذها الحكومة حتى وان كانت هذه القرارات مهمة ومصيريه.
- تسويه دور المطلوب من الحكومة بشان تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق مستهدفات مخطط التنمية.
- عدم الاستقرار السياسي والفساد توأمان لا يفترقان، وعمليتان منها في الدولة التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، نجدها من ارتفاع مجالات الفساد الإداري وكنتيجة حتمية فان المجتمع الذي تكثر فيه الفساد معرضا بنسبه كبيرة للعنف والفوضى.
- يؤثر الفساد سلبا ويؤدي إلى ضياع حقوق المواطنين خاصة حقهم في الحصول على الخدمات العامة وحقهم في العدالة والمساواة والتكافؤ في الفرص.

الفرع الثاني: تأثير الفساد على البعد البيئي الاجتماعي للحكم الراشد

أولا تأثير الفساد على البعد البيئي

يؤثر الفساد على الموارد الطبيعية خاصة الغابات، والمياه والنفط وذلك من خلال: الرشاوى والعمولات التي تنفع من أجل الحصول على تراخيص لاستغلال هذه الموارد ؛ وهذا ما يتسبب في استنزافها وهدرها والتأثير سلبا على التوازن والتنوع الإيكولوجي.

- ومن مظاهر الفساد في قطاع الغابات الاحتلال غير القانوني للأراضي الغابات والقطع الغير قانوني للأشجار.
- أصبح مورد المياه يمثل سبب الصراعات السياسية بين العديد من الدولي لكن إدارة هذه المورد الطبيعي المهم للتنمية المستدامة غالبا ما تصادم بالعديد من ممارسات الفساد التي تعيق الاستخدام الأمثل والعقلان له ،ففي التقرير العالمي للفساد العام 2008 الصادر عن منظمه الشفافية الدولية والذي خصصه للفساد في القطاع المياه، تم عرض مفهوما خاصا مفاده أن أزمة المياه هي بالأساس أزمة حوكمة.[1]
- إن استفحال الفساد في قطاع النفط يؤثر سلبا على التنمية المستدامة وبالتالي يرهن حق الأجيال القادمة من هذا المورد غير المتجدد ولهذا يتعين على حكومات البلدان النامية الغنية بهذا المورد العمل على تحسين إدارة وحوكمة استخدامه من خلال استثمار إيراداته في مشاريع من شانها توفير مناصب العمل والتخفيف من حده الفقر[2].

ثانيا: تأثير الفساد على البعد الاجتماعي

يؤثر الفساد على البعد الاجتماعي من خلال عدم العدالة في توزيع الدخل وزيادة من حده الفقر وهذا ما يؤثر سلبا على الرفاهية الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة.

- تسبب الفساد في الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وعدم التكافؤ في الفرص[3].
- كما يؤثر الفساد سلبا في على القطاع الصحة، من خلال اختلاس وسرقه ميزانية الصحة وبالتالي يحرم الناس من سهوله الوصول المسير للرعاية الصحية، كما يتسبب في هجره الكفاءات والكوادر الطبية إلى خارجي بحثا عن مناخ صحي خال من مظاهر الفساد وهذا كله يعيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.[4]

يؤدي الفساد إلى تراجع معدلات الاستثمار وبالتالي تراجع معدل النمو الاقتصادي وهذا ما يقلص فرص العمل ويوسع من ظاهره البطالة ما يؤدي إلى تدني مستويات المعيشة للفئات الفقيرة في المجتمع ينتسب الفساد في الاختلاس والسرقة ميزانية التعليم هذا القطاع مهم الذي يعتبر مقياس يقاس عليه مدى تطور وتقدم البلدان.

[1] المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مراجعه التقرير العالمي لمكافحة الفساد، 2008 ،تم الاطلاع على الموقع ،تاريخ الاطلاع2022/05/29.
[2] محمد الأمين بشيري، الفساد والجريمة المنظمة، منشورات الجامعات نايف، العربية، للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية 2007 ،ص63.
[3] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2008 ،ص 72
[4] محمد الأمين ألبشيري، مرجع سابق، ص 56

المبحث الثاني: واقع الفساد في الجزائر

إن الفساد ظاهره حساسة وتتم عاده في الخفاء، وهذا ما يصعب من دراستها وقياسها خاصة في الدول النامية، حيث يكون متابعه هذه الظاهرة أمرا في غاية الصعوبة، وهذا ما ينطبق خاصة على حاله الجزائر، حيث تكاد تنعدم الأرقام والتقارير الرسمية عن الفساد بالإضافة إلى عدم فعاليه الهيئات والمؤسسات المكلفة بمكافحته، فهي عبارة عن مؤسسات شكليه لا تتمتع بصلاحيات والاستقلالية اللازمة لتقوم بدورها بشكل فعال ومناسب.

المطلب الأول: تطور ظاهرة الفساد في الجزائر

الفرع الأول: مرحلة الأحادية الحزبية 1962– 1988

أولا: مرحلة الرئيس أحمد بن بلة 1962–1965

تعد من أصعب المراحل وأقساها التي اجتازتها الجزائر المتبسمة بتشكل البوادر الأولى للفساد عبر انتشار الأمراض، البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة لتصبح من الآليات الرئيسية في ممارسه السلطة، والصعود إلى المناصب العليا في الدولة[1]، هي الفترة بدأت فيها أهداف الثورة تخرج عن مسارها من خدمه الأهداف الوطنية إلى خدمه المصالح أشخاص المعنيين في السلطة، والى قيام بعض منهم باستغلال الوضع والبحث عن الثراء الغير المشروعة، على حساب الفئات الضعيفة من الشعب بسبب غياب الإطارات والكفاءات الضامنة للسير الحسن لشؤون الدولة.[2]

ثانيا: مرحلة الرئيس هواري بومدين 1965–1979

أين دخلت الجزائر مرحله جديدة شهدت فيها قيام الثورة الصناعية والزراعية مستنده على أسس الاشتراكية تسعى لبناء شرعيه النظام والدولة وبناء مجتمع نامي فسياسة التصنيع السريع هذه المتبناة من طرف الدولة الجزائرية لكلفتها الكثير بسبب الاستثمارات الهائلة والمكلفة ما ساهم في ازدياد وطاه الفساد.

وكخلاصه فيما تعلق بدائرة الفساد في المرحلة البومدينية يمكن أن نستنتج أن السياسة الصناعية التي تبناها الرئيس الراحل في تلك المرحلة كانت نقمه أكثر مما نعمه لإعادة بناء الدولة الجزائرية وإعادة هيكلتها حيث شجعت على انتشار وتوسيع مجال الفساد وتوغله مسامح بتشكيل طبقات سياسيه ثرية معتمدا على أسلوبي

[1] ساره بوسعيد، مرجع سابق، ص166.

[2] عنترة بن مرزون، عبدو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص66.

المتاجرة بالنقود فقد بلغ الفساد خلال الفترة حوالي 8 مليار دولار حسب ما صرح به عبد الحميد الإبراهيمي[1] 1967– 1978.

ثالثا مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد 1992–1979

في مرحله الرئيس الشاذلي بن جديد وسيلة لثراء الغير مشروع من قبل المسؤولين والموظفين الحكوميين، وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ عام 1980 إلا إن الفساد استمر في التغلغل والإشباع في الاقتصادي الجزائري، يشمل برامج مهمة للاستثمار في العديد من القطاعات فمن قضايا الفساد التي حيرت فترة الحكم الرئيس الشاذلي بن جديد أهمها: الشعبوية والمافيا المالية خاصة بعد إنشاء أسواق الفلاح، ووفرة العملة الصعبة نتيجة ارتفاع الأسعار، النفطي المساهمة في ظهور فضائح الكبرى في كل من قطاع النقل، كمشروع السكن الحديدي رمضان جمال الجزائر خسائر 200 مليون دولار لذلك قطاع البناء والأماكن العمرانية حيث قدرت المبالغ المختلسة أكثر من 30 مليون دولار إضافة إلى الفساد في الواردات الاستهلاكية للمنتجات الصيدلانية، استيراد أدوية منتهية الصلاحية وشراء أدوية بأسعار باهظة عن أسعارها الحقيقية.[2]

الفرع الثاني: ملامح الفساد في المرحلة التعبئة السياسية

أولا: المرحلة الانتقالية 1992–1999.

هي من أصعب وأعقد المراحل التي شهدتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال نتيجة للظروف السياسية الأمنية السائدة آنذاك من ناحية ومن ناحية أخرى تعد مرحلة انتقالية في الاقتصاد الجزائري، الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي الحر"، كل ذلك أدى إلى أعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات الاقتصادية ما أنجز عنه شعور مؤسساتي كبير.[3] ما جعلنا نعيش مرحلة إعادة بناء الفساد، فمن المجالات التي عرفت اتساع كبير في الفساد آنذاك حجز للثروات البترولية، استزاد على حساب الانتاج الوطني، تحويل رؤوس الأموال.

في هذه المرحلة عرفت الجزائر مرحلة الرئاسة الجماعية التي أغتيل رئيسها محمد بوضياف بعد 6 أشهر من تعيينه ليخلفه السيد علي كافي ومن ثم اليمين زروال بعد ذلك هذه المرحلة لم تختلف عن باقي المراحل وعلى الرغم من

[1] فريال مغربي، استراتيجيات مكافحة الفساد من منظور الحكم الراشد، دراسة حالة الجزائر، 2006–2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2018/ 2019، ص142.

[2] رفافة رفاه، الفساد والحوكمة، دراسة مصحبة للتقارير الدولية: دراسة حالة الجزائر، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص78.

[3] رفافة فافة، الفساد والحوكمة، دراسة مسحية للتقارير الدولية، دراسة حالة الجزائر ، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص78.

حصر مدتها إلا أنها عرفت فضائح كبرى، فمن بين قضايا الفساد التي تشهدها تلك الفترة والبالغة سنة 1996 حوالي 1698 قضية مساس باقتصاد الوطني وهي قيد الدراسة أما المحاكم، إضافة إلى القضية المتعلقة بمحاكمة إطارات المؤسسة للحديد والصلب بعنابة، قضية أخرى متعلقة بصندوق الخدمات الاجتماعية أين عرفت عملية كبيرة وجود العديد من الخروق والتجاوزات.[1]

ثانيا: مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999

هي المرحلة التي طرح فيها السيد عبد العزيز بوتفليقة قضية الفساد في حملته الانتخابية لعام 1999 مصرا على أخلاقية الإدارة والاقتصاد الجزائري مصرحا بأنه قد أضر بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب، لتعيد بها جريدة الوطن إحيائها في نفس السنة بمقال عن الأموال المشبوهة عن المسؤولين الجزائريين في البنوك الأجنبية المقدرة ما بين 30 -35 مليون دولار حسب تقرير البنك الدولي.[2]

بعد تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة الحكم ظل يؤكد على أن الفساد لم يعد مرض خبيث بل أصبح وباء مستوطنا ومنظما عبر شبكات متطورة سيطرة على الدولة لتصبح الفضائح المعلنة شاهدة على ذلك.

فلقد أصبح الفساد في عهد الرئيس نظام حياة انتشر في جميع المستويات ليتحول إلى وباء لم تسلم منه جميع القطاعات بمختلف مجالاتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، رغم الإجراءات والآليات المتخذة والمجسدة للحد من هذه الآفة التي أثرت بشكل كبير وسلبي على مستوى معيشة المواطن الجزائري وعملت على تعيب الهوة الطبقية بين فئاتها.[3]

المطلب الثاني: العوامل المؤدية إلى تفشي الفساد في الجزائر

الفرع الأول: العوامل الإقتصادية

أولا: سوء التسيير الحكومي للسياسة الاقتصادية

سوء التسيير والمباشرة بالإصلاحات وزيادة فاتورة تكاليف الواردات واختلال الميزان المدفوعات والبحبوحة المالية الناجحة عن ارتفاع أسعار البترول والتعامل الحكومة مع هذه المعطيات على أساس المصالح الشخصية

[1] عنترة بن مرزوق، معضلة الفساد وإشكالية الحكم الراشد في الجزائر، مرجع سابق، ص211، 212.
[2] مرجع نفسه، ص 209، 210.
[3] رفافة فافة، مرجع سابق، ص383.

تساهم في بروز ممارسات الفساد بما فيها ذلك انتشار ظاهره الرشوة والمحسوبية والسرقة المال العام... إضافة إلى غياب الرقابة عن الإنفاق العام في الجزائر، الذي أصبح يهدف إلى شراء الولاء وليس تعزيز الاقتصاد وكذا عدم خضوع المشاريع إلى تحليل اقتصادي، سمحت بانجاز عمليات فاسدة من تزوير واختلاف للأموال في المشاريع الاقتصادية[1].

ثانيا: النهج الاقتصادي وأثره في استفحال الفساد

انتهاج الدولة الجزائرية للنهج الاشتراكي معتبرا إياه النفس الذي يسمح بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجميع غير انه ولد عده أعراض دفعت الجزائر من خلالها الثمن باهظا سمحت لفئة قليله من الثراء الفاحشة على حساب بقيه الشعب مما أدى إلى ظهور أشكال مختلفة للعنف طالبا من خلالها الشباب بضرورة التغيير هذه الضغوطات دفعت بالدولة الجزائرية بالتنازل عن الطرح الاشتراكي والتبني طرح جديد مبني على حرية المنافسة الاقتصادية هو ما جعل منها أرضا خصبه لتفشي الفساد والذي تجلى في انتشار الفساد الموازي.

وle marche prallile ما عرفته الجزائر من خلال حركه مكثفه للسوق السوداء منذ كفاية الثمانينات وبداية التسعينات[2].

ثالثا: عدم كفاءة وفعالية النظام المالي والضريبي

عدم كفاءة النظام المصرفي في الجزائر فتح مجالا لممارسه الإعمال الفاسدة، كتبييض وغسيل الأموال ولتهريبها إلى البنوك الخارجية ونهب المال العام، فقد احتلت الجزائر في تقرير المنتدى الاقتصادي لسنة 2008 -2009 المرتبة الأخيرة برتبه 134 في عدم فعاليه الجهاز المصرفي والمرتبة 132 في درجه تطور السوق المالية، إضافة إلى بروز ظاهره التعاون الطبقي و اللامساواة بسبب سيطرت رجال الأعمال والمال على زمام الأمور من خلال تقديم رشاوى إلى رؤساء المكاتب الأحزاب السياسية ومحاوله دخولهم إلى مراكز القرار والعودة إليها للبحث عن حماية إعمالهم وزيادة مداخلهم من الريع النفطي[3].

[1] رفافة فافة، مرجع سابق،ص298.

[2] عنترة بن مروان، مرجع سابق، ص300.

[3] رفافة فافة، مرجع سابق، ص300.

رابعا: الخصخصة الفوضوية

تعني تنازل الحكومة عن شركات كثيرة لصالح القطاع الخاص أين تقوم الشركات الراغبة في شراء مؤسسات حكوميه برشوة المسؤولين للحصول عليها، الخصخصة وتعد الخصخصة الفوضوية التي بشرتها الجزائر من بين العوامل الاقتصادية المساهمة في تنام الفساد وتدهور التنمية، ذلك أن بيع المؤسسات الوطنية وتطهيرها لم يكن وفق قواعد علميه مضبوطة، لأنه عاده تتم عن طريق الوسطاء والوكلاء دون مراعاة لمصلحه الأعمال.[1]

الفرع الثاني: العوامل السياسية والقانونية

أولا: الطابع الريع للدولة

الاعتماد على الريع البترول يعزز من مكانه السلطة السياسية في الجزائر وذلك احتكاما إلى منطق الزبانية chéntéhisme جعل الدولة هي المانح والمانع في نفس الوقت حيث، أصبحت الدولة الجزائرية تعرف ضمن منطقة الثقب الأسود، نظرا لما تعرفه من انتشار للفساد من ناحية وتقليص الحريات والفرص المتاحة للمواطنين في تنمية أنفسهم، وهو ما أطلق عليها الرئيس الراحل محمد بوضياف المافيا المالية السياسية[2]، لتصبح الدولة نتيجة لهذه السياسات اللاعقلانية تمتاز من الوهن والضعف، وهو ما يعرف بنموذج الدولة الرخوة القائم على أساس معالجه الأزمة دون البحث عن حلول جديدة للخروج من الأزمة.

ثانيا: الفراغ المؤسساتي

تؤدي طبيعة نظام الحكم إما إلى وجود نظام مؤسساتي مستقر أو فراغ مؤسساتي وعليه فالبيئة العامة للدولة الجزائرية ساهمت في إيجاد فراغ مؤسساتي رهيب خاصة بعد دخولها عهد التعددية أين انفجرت الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للاتحاد وما تلاها من فراغ رهيب على مستوى مؤسسه الرئاسة عندما استقال الرئيس الشاذلي، وقبلها حله للبرلمان تم توقيف مسار الانتخابات وإعلان حاله الطوارئ، زد على ذلك فإن هذه المؤسسات سواء على المستوى المركزي أو المحلي كانت مؤسسات غير دستورية تتمتع بسلطة سوريه أمام تزايد نفوذ

[1] عنترة بن مرزون، مرجع سابق، ص 88-89.
[2] المرجع نفسه، ص80.

الجماعات المصالح التي استغلت الوضع غير مستقر لإشباع رغباتها وتحقيق مصالحها الشخصية بطرق غير مشروعة[1].

ثالثا: عدم الاستقرار السياسي

يعد أحد العوامل المشجعة على انتشار الفساد، بسببه تعاقب الحكماء والرؤساء والوزراء والولاة منذ ركوب قطار التحول الديمقراطي، الذي توقف بعد انطلاقه قصيرا جدا حيث فتح بابا واسعا أمام التجارب الإدارية الفاشلة ما جعل الإدارة الجزائرية، حقلا لتجارب التسيير الإداري غير الفعال وساهم في فراغ القانون تنظيمي تم استغلاله للتلاعبات والتصرفات غير الشرعية مع تعقيد الإجراءات الإدارية، ومنه تردي الخدمة العمومية[2].

الفرع الثالث: العوامل الاجتماعية والثقافية

أولا: تدني المستوى المعيشي وضعف القدرة الشرائية

ما أثر سلبا على نمط التفكير وشوه السلوك البشري فالعوز والنقص يولدان في النفس البشرية رغبه مصلحه في إشباع الحاجة بطريقه قانونيه أو بطرق مليونيه سواء لدى الموظفين البسطاء أو الموظفين بالإدارات العمومية ليجد الموظف الإداري نفسه بين مطارده الواجب الوظيفي ونكران ظروف مزرية فتحت هذا الضغط يبدأ سلوكه بالانحراف في المقابل المواطن يصبح مجبرا على تبني ونهج كل الطرق الممكنة لتحقيق مصالحه لدفع الرشوة لبلوغ غايته سواء كانت حقا من حقوقه أو بحثا عن مكسبا هو ملك للآخرين.[3]

ثانيا: توظيف الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية المتعلقة بارتباط الفرد بعائلته وأصدقائه وهو ما يجعله يميل إلى توظيفهم في تولي المناصب الهامة فقد يصل الأمر إلى مخالفه القانون مما يساهم في انتشار محسوبية والمحاباة بدلا من التركيز على الكفاءة والجدارة في التوظيف ما يؤدي بالإخلال في مبدأ تكافؤ الفرص وإهدار الحقوق كل ذلك جعل المواطن لا يولي أهمية لوطنه بقدر ما يبحث عن وطن آخر يحفظ حقوقه ويصون كرامته فتنتشر ظاهره الهجرة غير الشرعية في محاوله البحث عن العيش الكريم.[4]

---

[1] هدفي العيد، الإصلاح السياسي كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، ص153.

[2] المرجع نفسه، ص155.

[3] المرجع نفسه، ص166.

[4] عنترة بن مروان، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر، دراسة في الجذور، الأسباب والحلول، المرجع السابق، ص89-90.

ثالثا: الوساطات

يمارس بعض ذوي الجاهل والنفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم والتشبث بمعارفهم ومنهم المسيئة المعاملات الشخصية المتعارضة مع القوانين والمصلحة العامة مستبعدين الأضرار التي قد تنجم عن تصرفاتهم.

رابعا: الآثار السلبية لبعض العادات الاجتماعية السيئة

ضعف الوعي بأهمية الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد وعدم الاهتمام بالملكية العامة أو الحرص على أموال الدولة أساءه استخدام أجهزة الدولة واستخدامها للأغراض الشخصية فهي ممارسات أصبحت في الإدارة الجزائرية عرفا اجتماعيا وإداريا سائدا ومقبولا على الرغم من الأضرار التي تسببها المصلحة العامة.[1]

المطلب الثالث: آثار الفساد في الجزائر

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية و المالية

أولا: بروز مؤسسات القطع الخاص الريعية وغير المنتجة

يعد من اخطر الآثار الاقتصادية الناتجة عن تبييض الأموال حين غالبا ما يلجا مبيض الأموال إلى إنشاء شركات الواجهة القائمة بمسجي العائدات الأفعال الإجرامية العائد عن أنشطة مشروعه بغيت إخفاء أصل الأموال غير مشروعة[2].

ثانيا: التهرب الضريبي

في دراسة قام بها صندوق النقد الدولي شملت 180 دولة تبين أن البلدان الأكثر فسادا تحصل على ضرائب اقل بسبب اللجوء الكثير من المكلفين بالضرائب إلى دفع عمولات غير مشروعه للتهرب منها أو إلى التحايل على القانون باستغلال الثغرات الضريبية وهو ما ينطبق على الجزائر التي تعرف تفاقم في الديون الضريبية متواضعة في ظل تهرب العديد من الفئات الاقتصادية من دفع ضرائبها.[3]

---

[1] فتيحة حيمر، ظاهرة الفساد في الجزائر 1989-2013 دراسة وصفية تحليلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2014 ص143.

[2] فريال مغربي، مرجع سابق، ص168.

[3] فريال مغربي، مرجع سابق، ص168.

ثالثا: تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج

قدرت بعض المصادر الرسمية حجم الأموال المهربة سنويا باتجاه البنوك الأجنبية أكثر من 4 مليارات دولار مصدرها عمليات الاختلاس والرشاوى، إضافة إلى حجم الأموال المودعة في البنوك الأجنبية من طرف الشخصيات نافذة بما يقارب حوالي 40 مليار دولار عام 1999 م.[1]

الفرع الثاني: الآثار السياسية

أولا: انخفاض كفاءة أجهزة الدولة ومؤسساتها وإدارتها العمومية:

حيث أصبح اختيار الموظفين للمناصب العليا يتم على أساس المحاباة والمحسوبية والرشوة وليس على أساس الكفاءة والجدارة والعمل بمبدأ تكافؤ الفرص.[2]

ثانيا: تفويض الديمقراطية

أي شل عملية الديمقراطية التي تباشر الحكومة في إطار سهرها على رعاية مصالح الشعب والتمسك بالشفافية في كل التصرفات الحكومية من خلال تغيير مسار الإجراءات الرسمية إلى صالح الفساد والمفسدين.[3]

ثالثا: فقدان وتدهور شرعية النظام السياسي

يعتبر الفساد سببا رئيسيا مباشر الأزمة الشرعية والمشروعية في الجزائر وتتجلى مظاهره في توريط المسؤولين السياسيين في قضايا الفساد الكبرى والتزوير في الانتخابات والتلاعب بنتائجها، واستخدامها لتحقيق المصلحة الشخصية، مما أدى إلى وجود أزمة بين الحاكم والمحكوم وغزون الشعب عن المشاركة السياسية بما فيها مقاطعة الانتخابات.[4]

[1] فريال مغربي، مرجع سابق، ص168.

[2] نصيرة هبري، هجيرة شيتارة، الآثار الاقتصادية للفساد وجهود مكافحته في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد11، العدد 02 (2021)، ص101.

[3] فريال مغربي، مرجع سابق، ص 168.

[4] رفافة فافة، مرجع سابق، ص 309.

الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية

أولا: زعزعة سلم القيم المجتمعية

انتشار مظاهر الزبونة، الرشوة أدى إلى انعدام القيم النبيلة والروح المهنية والإتقان لدى الأفراد حيث أصبح الكل يبحث عن الربح السريع ما جعل النسيج المجتمعي ينهار والسلام القيم المجتمعي يتدهور، كما ساهم في بروز التعصب والتطرف في الآراء لدى المواطن الجزائري إضافة إلى حدوث الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بينهم.[1]

ثانيا: هجرة الأدمغة

من الآثار البالغة للفساد في الجانب الاجتماعي هجرة الكفاءات العلمية والنخب المثقفة اتجاه العواصم الأوروبية والخليجية والأمريكية، نتيجة عدم تمنيها وإعطائها المكانة اللائقة بها في المجتمع بتغليب المظاهر المحاسبة والرشوة على حساب مبدأ الجدارة والكفاءة والاستحقاق ما جعلهم يشعرون بعدم الارتياح والاغتراب داخل وطنهم الجزائر.[2]

ثالثا: زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وتفاقم ظاهرة الفقر

يقول خالد بن قفة:" أن المشكلة في الجزائر لا تتعلق بالحريات لكن بمزيد من العدالة الاجتماعية، فمن مظاهر هذا التفاوت الاحتكار المفرط للأقلية للثروة المسيطرة على أكثر من 50 من الثروات الوطنية، ما يقابلها تراجع الطبقة المتوسطة نتيجة محدودية إمكانياتها وقدرتها الشرائية ما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر إذ أنه توجد أكثر من 40 من فقراء جزائريون يعانون من مختلف أوجه الفقر المالي والغذائي.[3]

[1] كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، دراسة حالة، ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص115.

[2] رفافة فافة، مرجع سابق، ص316-317.

[3] كريمة نقدي، مرجع سابق، ص155.

المبحث الثالث: أفق تنفيذ الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الفساد

انتشار وتفشي ظاهرة الفساد بمختلف أشكالها وأنواعها على مستوى الدولة الجزائرية شكل عائقا كبيرا أمامها في تأسيس مؤسسات قوية من شأنها الاضطلاع بقيادة المسيرة التنموية ودعمها، جعل الجزائر تدق ناقوس الخطر وتسعى جاهدة للعمل على وضع الإستراتيجية لمكافحة الفساد قائمة على أساس تجسيد آليات الحكم الراشد، وعليه سيتم من خلال هذا المبحث تقديم رؤية تقييميه حول مدى نجاح هذه الأخيرة في مكافحة الفساد، وهل فعلا فواعل ومعايير الحكم الراشد من مساءلة، وشفافية، حكم قانون، استجابة وفعالية كانت مجسدة في خضم الآليات والإجراءات الموضوعة والسيطرة أم كانت مجرد شعارات فقط؟

المطلب الأول: آليات إستراتيجية لمكافحة الفساد في الجزائر

الفرع الأول: الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد في الجزائر

أولا: مجلس المحاسبة

تعتبر مجلس المحاسبة أول جهاز وضع لمكافحة الفساد في الجزائر، وهو هيئة رقابية بعدية على الأموال العامة، سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية، وقد تم انشاؤه سنة 1980 ليمارس رقابة ذو طابعين اقتصادية وقضائية كما أنه يتمتع بصلاحيات رقابية واسعة على الهيئات العمومية، وهي نفسها مكلفة بإبرام الصفقات العمومية بالنظر إلى المادة 02 من تنظيم الصفقات العمومية، أين يتمتع المجلس بصلاحيات التدقيق في الحسابات ومراقبة العمليات وضبط وكشف المخالفات المالية وجرائم الفساد المالي كالإختلاس وتبديل الأموال.[1]

ثانيا: المفتشية العامة للمالية

تم انشاؤها سنة 1980 بموجب المرسوم رقم 53/80[2] المؤرخ في 1980/3/1 أعيد تنظيمها في أكثر من مناسبة، حيث أصدر المشرع نصوص تنظيمية متعددة في إطار تعزيز عملها منها على سبيل المثال المرسوم

[1] سلرة سعيود، مرجع سابق، ص179.

[2] المرسوم رقم 53/80 المؤرخ في 1980/3/1 يتضمن إحداث مفتشية عامة للمالية، الجريدة الرسمية، عدد 10، الصادر 1980/03/04، ص349.

التنفيذي رقم 272/96 [1] المؤرخ في 06 سبتمبر2008، المتعلق بالصلاحيات المفتشة العامة المالية، حيث أسندها صلاحية المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية، وكل المؤسسات ذات الطابع الإداري والاقتصادي، وتتبلور مهمة المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد عن طريق قيامها بدور رقابي على إبرام وتنفيذ الصفقة العمومية.

ثالثا: المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها

أنشأ المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها بموجب المرسوم الرئاسي 233/96 الصادر في جويلية 1996.[2]وقد تمثلت مهمة هذا المرصد بجمع المعلومات المتعلقة بقضايا الرشاوى و الاختلاسات وممارسة التأثير والنفوذ أثناء إجراء الصفقات العمومية، ويكون ذلك من خلال تنسيق مع الأجهزة القضائية والمفتشية العامة للمالية.

رابعا: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

في إطار الجهود الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، أنشأ المشرع الجزائري هيئة في غاية الأهمية أسندت لها مهمة التصدي لظاهرة الفساد وهي الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم والتي تنص المادة 17 منه على مايلي: "تنشأ الهيئة الوطنية المكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد،" وقد أناط المشرع لهذه الهيئة مهمة تتبع الفساد والتحقيق متابعة بعد فشل المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها في أداء مهامه الموكلة له بسبب عدم استقلالية، أين تم حله.[3]

خامسا: الديوان الوطني لقمع الفساد

استحدث الديوان تنفيذا لتعليمة رئيس الجمهورية رقم 03 المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد المؤرخة في 13 ديسمبر2009 والتي تضمن وجوب آليات مكافحة الفساد ودعمها على الصعيد المؤسساتي والعملياتي، وأهم ما

[1] المرسوم الرئاسي رقم 233/96 المؤرخ في 1996 يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر في يوليو 1996، ص8.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 233/96 المؤرخ في 1996 يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر في يوليو 1996، ص8.

[3] حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم حقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 109.

نص عليه في المجال المؤسساتي هو ضرورة تعزيز مسعى الدولة بإحداث ديوان مركزي لقمع الفساد بصفته أداة عملياتية تتضافر في إطارها الجهود للتصدي قانونيا للأعمال الفساد الإجرامية ودعمها.[1]

الفرع الثاني: العقوبات المقررة لجرائم الفساد

أولا: الإختلاس

حسب المادة 29 من قانون مكافحة الفساد، يعاقب مرتكب الجريمة الاختلاس بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وغرامة مالية من 200.00دج إلى 1.000.000دج وتشديد العقوبة لتصبح من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا كان التهم قاضيا أو موظفا يمارس وظيفة عليا في الدولة.

ثانيا: الرشوة

تناول القانون 01/06 الخاص بمكافحة الفساد في المادة 25 رشوة الموظفين العموميين، حيث يعاقب على هذه الرشوة بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وغرمة مالية من 200.000دج إلى 1.000.000دج وهي نفس العقوبة المقررة لرشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية في المادة 28.

أما بالنسبة للرشوة في الصفقات العمومية فهي الحبس من عشر سنوات إلى عشرين سنة وغرامة مالية من 1.000.000دج إلى 2.000.000دج وتشدد العقوبة لتصبح الحبس من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا كان المتهم قاضيا أو موظفا يمارس وظيفة عليا في الدولة.

ثالثا: الاستغلال النفوذ وإساءة استغلال الوظيفة

حسب المادة 33 من قانون مكافحة الفساد يعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة من 200.000دج إلى 1.000.000دج كل موظف عمومي أساء استغلال وظيفته أو منصبه عمدا على النحو يخرق القوانين والتنظيمات وذلك بغرض الحصول على منافع غير مستحقة لنفسه أو لشخص آخر.

[1] التعليمة الرئاسية رقم 03، المؤرخة في 13 ديسمبر 2009، والمتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد.

رابعا: عدم التصريح أو التصريح الكاذب للممتلكات

تنص المادة 36 من القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على انه:" يعاقب بالحبس من ستة أشهر غلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 50.000دج كل موظف عمومي خاضع قانونا لواجب التصريح بممتلكاته ولم يقم بذلك عمدا، بعد مضي شهرين من تذكيره بالطرق القانونية وأقام بتقديم تصريح غير كامل أو غير صحيح".[1]

المطلب الثاني: دوافع إستراتيجية الجزائرية لمكافحة الفساد

الفرع الأول: دوافع داخلية

أولا: الأحكام والإجراءات القانونية التي عملت على الدولة الجزائرية على وضعها سابقا للوقاية من الفساد إلا أنها لم تتضمن تعبيرا حقيقيا للقضاء على هذه الجرائم المتعلقة بهن إضافة إلى ذلك لم يكن هناك تشريع قانوني يجمع فيه كل ما من شانه مكافحة هذه الآفة والقضاء عليها، ما منعها بالقيام بذلك بإصلاحات قانونية ومؤسساتية شاملة في إنشاء هيئات متخصصة مهامها الأساسية الحد من تغلغل الفساد بمختلف أنواعه.[2]

ثانيا: الانتشار الفاضح لقضايا الفساد الذي أضحى يهدد حياة المجتمع الجزائري فوجود رؤوس الأموال ضخمة داخل السلطة وخارجها فتحت المجال لبعض المسؤولين بخلق بيئة مواتية للسرقة والسطو على الأموال العمومية يعرض أحد الدوافع التي جعلت الجزائر تسعى غلى مكافحته والتصدي له.

الفرع الثاني: الدوافع الخارجية

أولا: المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صادقت الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003 قصد الترويج ودعم التدابير والمساءلة والنزاهة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية.[3]

---

[1] سارة بوسعيود، مرجع سابق، ص176.

[2] بوخضرة إبراهيم، دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد بين الفعالية والتعطيل، مجلة الاجتهاد، للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، تمنراست، العدد الرابع، جوان 2013، ص148.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أبريل 2004، يتضمن التصديق على اتفاقية الامم المتحدة الامريكية لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 31 أكتوبر2003، الجريدة الرسمية، العدد26، الصادر في25أفريل 2004، ص12.

ثانيا: المصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

صدقت بمايو في 11 يوليو 2003 في عام 2006، الهدف منها وفقا لم جاء في المادة 2 مكمل على تشجيع وتعزيز القيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة لمنع الفساد وضبطه والعمل على القضاء على الجرائم ذات الصلة به سواء في القطاع العام أو الخاص.[1]

ثالثا: المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

صدقت سنة 2004 وفقا للمرسوم الرئاسي رقم14، 249 الموافق ل 8سبتمبر 2014، وكان الغرض منها تعزيز التدابير الإلزامية للوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وملاحقة مرتكبيها مع تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد وكشفه.

المطلب الثالث: إسهامات إستراتيجية مكافحة الفساد وتحقيق مؤشرات الحكم الراشد

يتطلب تحديد إسهامات استراتيجيه مكافحه الفساد وتحقيق الحكم الراشد ضرورة وجود مؤشرات يترجمها الواقع وهو ما يمكن تناوله في ما يلي:

الفرع الأول: مؤشر شفافية إدارة المرفق العام ووضوح المعاملات

تقوم الشفافية على توفير المعلومات سواء لعامة الجمهور او المسؤولين الحكوميين، وكذلك وضوحي قواعد وقرارات العمليات الحكومية، فهي تمثل احد أهم المعايير الحكام الجيدة يستعد الركن الرئيسي في التصدي لظاهره الفساد والاختلاسات الرشاوى والتجاوزات المرتبطة بها ضمن هذا التوجه، جاء القانون الجزائري المتعلق بالوقاية من الفساد ولمكافحته رقم 06-01 يمنح عن الموظف العام في الجهاز البيروقراطي الحكومي بعض الممارسات التي يمكن ان تقع تحت إشكال الفساد المختلف ،مما جعل هذا الأخير يتقيد بحرفيه القوانين والأنشطة والتعليمات وينادي الأخطاء التي يمكن ان يعرضها للمساءلة[2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 11 ربيع الأول من عام 1427 الموافق ل10 أفريل 2006، يتضمن تصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمايوثو في 11 يوليو 2003، الجريدة الرسمية، العدد 24، 16 أبريل 2006، ص7-8-9.

[2] رنسانايل حامد الطروانة،علي محمد العضايلية، أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، المجلة الإدارية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 06، العدد 01،2010، ص64.

يقدم النموذج الجزائري في إطار دعم الشفافية لحياة الإدارة العمومية في الانتخابات وحياة الموظف العام، إذ نجد جل النصوص القانونية تقر صراحة وتؤكد على واجب التزام للإدارة وهياكلها والوسائل العمومية التابعة لها موظفي الخدمة العمومية، بضرورة الشفافية في التعامل بشكل يضمن النزاهة والشفافية ويمنع صوره عن وجود مؤسسات سلطوية وقرارية تحترم للإدارة الشعبية وتضمن تجسيد الحقوق والحريات، وهو ما أكدته المادة 51 من التعديل الدستوري سنه 2016 الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات مضمونها بالمواطن لي يمكن ان تمس ممارسة هذا الحق بحياتي غير خاصة بحقوقهم والمصالح المشروعة للمؤسسات.[1]

بالرغم من وجود القوانين المساعدة على تكريس الشفافية، غير ان الواقع غيره نحو الأحسن وبقيت معدلاتها ضعيفة ودليل ذلك الدرجات المتدنية التي احتلتها الجزائر ضمن مؤشرات المنظمة الشفافية الدولية ،فيما يخص مجال الصفقات العمومية حيث جاء في تقرير الذي يضم 75 من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد ان حوالي 06 من رقم الإعمال هذه المؤسسات يوجه للعمولات الرشاوى، حيث صنفت الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية الشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد بمعدل شفافية لا يتعدى 2.7 الى 10 كما يبين مؤشر شفافية ان الفساد الإداري لا يزال مشكله قائمه على مستوى الجهاز البيروقراطي الحكومي رغم ما تقوم به من مجهود في سبيل إرساء مبادئ الحكم الراشد[2].

الفرع الثاني: مؤشر كفاءة وفعالية الجهاز الحكومي

يركز هذا المؤشر على قدره مختلف المؤسسات الحكومية الجزائرية في تجاوب السريع مع متطلبات المواطنين الذي يعكس مستوى وفعالية ونجعه المرفق العام في أداره الشأن العام، والذي يأتي في مقدمتها سرعة التدخل الحكومي في رسم سياسة العامة تستجيب لما تطرحه الحاجات الملحقة للإفراد والجماعات.[3]

بناء على ما جاء في إحدى الدراسات البنك الدولي ان الجزائر نجحت في خفض معدل الفقر بواقع 20 في العقدين الماضيين، حيث اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات مهمة لتحسين الرقاع الاجتماعي، من خلال تطبيق سياسات الاجتماعية تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هذا النجاح يرجع للظاهرة النفطية التي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد14، الموافق ل07مارس 2016، ص12.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد السابع، ديسمبر 2017، ص281.

[3] فريال مغربي، مرجع سابق، ص 220.

مكنت سلطات الجزائرية من تحقيق العديد من المنجزات الكبرى منها، سداد الديون الجزائر والاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتحسين بعض مؤشرات التنمية البشرية في البلاد.[1]

فبالرغم من الإصلاحات التي بعثرتها الدولة الجزائرية في ميادين اقتصادية واجتماعية، إلا ان ذلك لم يجعل معدلات الفساد تتراجع فلا يزال الفساد يسكر على الاقتصاد الوطني، كما لا تسال التعقيدات البيروقراطية عائقا امام العمليات التجارية والاستثمارية الأجنبية في ظل بناء الدولة متاجره عن صفوف الاقتصاد العالمي.

كما يسجل الواقع انتشار منطق الربوبية والمحسوبية وممارسه النفوذ ضمن هياكل الأجهزة الحكومية والمرافق الإدارية التابعة لها مما أدى الى تساعد دائرة نفوذ بعض الفئات والأشخاص على حساب الفئات الأخرى كما أنها تبقيها طبقات ضعيفة تعاني من التهميش بالإضافة الى ضعف فعاليه الجهاز الإداري الذي تراجعت معه مستويات الخدمة العمومية

الفرع الثالث: مؤشر الخضوع للمساءلة

يجسد مؤشر المسالة إدراكا بمدى خضوع متخذي القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمسؤولية والمساءلة، كثيرة ما ترتبط بالنتائج السلبية المحققة والتي تجعل المسؤولين وصناع القرار مطالبين بتوضيحات حول المساءلة ما، حيث عملت ألدوله الجزائرية على تكريس هذا المبدأ بوضعها العديد من الآليات والإجراءات الرقابية الراضعة لمختلف المتعرضات المسؤولين الحكوميين، إضافة إلى جمله المتابعات القضائية التي واجهت الكثير من رؤساء المجالس البلديات.

إما فيما يتعلق بالمساءلة حول القضايا الفساد بداية من الألفية الثالثة، فقد قدمه تسجيل عده محاكمة تتعلق بالفساد، من بينها المتهمون في قضيه بنك الخليفة قضية " سونطراك 01 و02" كذلك قضية الكوكايين 05 الذين تم إيداعهم للحبس لمده لم تتجاوز 20 يوما ثم إخلاء سبيلهم على خلفية قضية الفساد الكبرى قصة إطارات وقيادات من نسلك الأمن والعسكري، وهي ما رفعت بقضية الكوكايين او إكمال شيخي المدعو كمال البوشي.[2]

[1] البنك الدولي، لمحة عن الجزائر، نشر يوم 20-04-2018، متحصل عليه من https://albankadwli.org/ar/country/algeria/overview تاريخ الإطلاع: 2022/05/28.

[2] فريال مغربي، مرجع سابق، ص 221.

الفرع الرابع: مؤشرات سيادة دولة القانون

في إطار مكافحه الفساد اتخذت ألدوله الجزائرية جمله من التدابير والإجراءات بمصداقيتها على جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحه الفساد كما كانت هناك برامج للإصلاحات الاقتصادية والإدارية، السياسية والقانونية التي شهدتها المؤسسة الجزائرية في إطار التوجه نحو تبني سياسات الناجعة لمكافحه الفساد وختمها بقوانين جديدة عصرا نطق قطاع العدالة ورفضته وتطويره القانون حقوق الانسان، بالنسبة للأفراد والجماعات وان توضع موضع التقيد مع وجود الوسائل الكفيلة بتطبيقها[1].

فبالرغم من هذه الإصلاحات التي بشرتها الدولة الجزائرية، إلا أن الواقعة لازال يتطلب تجسيدا واسعا لمبدأ سيادة القانون، وان التحديات المطروحة تكمن في تطبيق على مستوى ممارسه الفعلية وليس في مضمونها فبعض القوانين بقيه عبر على ورق فالمشكلة معقده وأدت الى تراجع حد السلطة والدولة وهو ما يسمى عاده إذ محللا الدولة عندما تتخلى عن أهم وظائفها الأساسية والاحتكار المال والنشاط التجاري بصوره عامة، احتكار أدوات الدولة وثروتها الامر الذي أدى الى تغيير التنمية واضعف دوله القانون.

ومن هنا لابد من إعادة فرص جملة من الإصلاحات تهدف إيجاد مؤسسات قوية متاحة للفاعلية.

المطلب الرابع: مكافحة الفساد وترشيد الحكم في الجزائر رؤية مستقبلية

الفرع الأول: السيناريو الأول: سيناريو الفشل

عدم الممارسة العملياتية لمعايير الحكم الراشد كلية لمكافحة الفساد قد ينجروا عنه مأساة حقيقية، هذا الأمر راجع الى أن ظاهرة الفساد لا تزال تنخر مؤسسات الدولة الجزائرية، التي عرفت ارتفاعا رهيبا لهذه الآفة فقد أجهزتها فحسب العديد من التقارير الرسمية وحق العالمية ظهرت ان البلاد وقعت في مستنقع فاسد، بسبب سيطرة رموز قريبة من السلطة والمحسوبية عليها عده فترات وجيزة مس، أهم القطاعات واثبت مجددا ان الفساد يتوغل داخل البلاد زيد على ذلك لا يوجد حماية الذين يكشفون عن ملابسات الفساد، ومن جهة اخرى جهود عمل منظمات المجتمع المدني انعدام الاستقلالية المؤسسات الحكومية لمكافحة الفساد.

وعليه في الوقاية من الفساد أو من مكافحته صعبة وتجسدها في الجزائر عندما قانون مكافحة الفساد غير قابل للتطبيق، بل جاء فقط للتكيف مع لوائح الأمم المتحدة بالتشريعات المتعلقة بمكافحه الفساد في الجزائر مع

[1] فريال مغربي، مرجع سابق، ص ص210،211.

مقررات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ليست إلا، رغم كل ذلك لا يمكننا النظر بنظرة سوداوية والحكم بحجز فشل الدولة الجزائرية في مكافحه الفساد والوقاية منه فقد استطعت ان تخطب خطوات جيده نوعا ما بوضعها العديد من الآليات المؤسساتية والقانونية ناشاتها بجمله من الهيئات المتعلقة بمكافحه الفساد ،لأنها ظاهرة متشعبة تتطلب إستراتيجية محكمه وتضافر العديد من الجهود بوضع أساسيات رشيدة تأخذه من آليات الحكم الراشد ركيزة لها[1].

الفرع الثاني: السيناريو الثاني: سيناريو النجاح

نجاح السياسة الجزائرية في مكافحة الفساد يتطلب أعادة مراجعة السياسات والإجراءات المعتمدة من خلال بناء إستراتيجية قائمه على أساس تجسيد معايير الحكم الراشد، ما دامت ظاهره الفساد في الجزائر لا طبيعة معقده وحركية هو العمل على أعاده رسم خطة شاملة للتغيير الجذري وسياسة للمكافحة الفساد من مختلف الاستراتيجيات والتجارب المطبقة في دول العالم، فمسالة مكافحة الفساد يختلفوا إشكالهم يعد التكلفة لكن بالنظر الى ما يلحق بالدولة والمواطن الجزائري من إبرار تصبح قضية مكافحته صفق ريعية للجميع فوائدها تتجلى في دولة قوية ومجتمع مزدهر ونزيه.[2]

وفي الآتي سنقدم بعض المحاور الاساسيه التي يمكن للدولة الجزائرية من خلالها إعادة تفعيل سياستها كمهد لبناء استراتيجيه مكافحه الفساد نأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات في كافة المستويات.

- بلورة رؤية واضحة ومتكاملة في شان مقومات التنمية الاقتصادية ،وذلك بإدخال تعديلات جذريه في مختلف القوانين كإعادة النظر في قانون الصفقات العمومية متعاملا لأي تجاوزات، قد تحدث واقع الاقتصاد مع إضفاء الشفافية في المعاملات التجارية والاقتصادية والمالية[3].

- العمل على إصلاح نظام الأجور الذي يعد أهم آليات الوقاية من الفساد الذي لا بد له من ان يتم مستويات أسعار وتكاليف المعيشة ما يحقق للموظف الأمن والأمان.

[1] فريال مغربي، مرجع سابق، ص226، ص227.

[2] فريال مغربي، مرجع سابق، ص227، ص228.

[3] إيمان ليموش، هذه الخطوات الواجب إتباعها للقضاء على الفساد في الجزائر، نشر يوم: 17-03-2013، متحصل عليه من: https://www.djazairass.com/ar/fadj/240452، تاريخ الإطلاع: 2022/5/2.

- إحداث إصلاحات على مستوى البنية الإدارية وتحديد النظام الإداري ومحاوله التخفيف من حده الأسلوب المركزي سواء من حيث التسيير او في المراقبة.

- تفعيل آلية الرقابة الإدارية على مستوى الإدارة الجزائرية بإعطاء صلاحية أوسع وتنمية دور أجهزة الرقابية على النظام العام تنمية الدور الرقابة في تشخيص مشكلات الانتخاب قرار علاجية متكاملة للتعامل مع أسباب الفساد الإداري.

- تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات بنصوص واضحة غير قابله للتأويل كي لا يتجلى فيها ثغرات ينفذ منها الفساد والفاسدون.

خلاصة الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الفساد من خلال دراسة لواقع الفساد في الجزائر بمعالجة تطور هذه الظاهرة وأسباب انتشارها مع تحديد بعض النماذج المتعلقة بقضايا الفساد التي شهد الدولة الجزائرية ومن انجر عنها من انعكاسات سلبية أثرت على استقرار النظام الجزائري بمختلف قطاعاته لننقل فيما بعد الى توضيحي أهم المبادرات والآليات التي دفعت الجزائر الى تبني استراتيجيه وطنيه لمكافحه الفساد بتقديم أهم الآليات المعلوماتية والقانونية لمكافحة الفساد في الجزائر، في حين كان المبحث الأخير عبارة عن رؤية مستقبلية لمكافحة الفساد وترشيد الحكم على مستوى الدولة الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة:

ان الجزائر بالرغم من القوانين الكثيرة التي نستها في مجال مكافحة الفساد والمؤسسات التي شكلتها، والإصلاحات الكثيرة التي قامت بها، إلا ان ذلك يبقى مجرد شكليات فلا قوانين التطبيق ولا المؤسسات تقوم بدور فعال في كشف مختلف ممارسات الفساد والحد منها، وذلك لعدم منحها الاستقلالية الكافية والصلاحيات الواسطة والتمويل اللازم لممارسه نشاطها بكل حرية في مجال التحرير عن قضايا الفساد والرشوة وإحالة تركها على العدالة.

فالجزائر لم تحقق النتائج والأهداف المرجوة في مجال مكافحة الفساد، حيث ما زال الفساد يسري ويتوكل على نطاق واسع في الاقتصاد الوطني وفي جميع المجالات والقطاعات، حيث لم تسلم منه حتى القطاعات ألاستراتيجيه الحساسة في البلاد كقطاع المحروقات وقطاع الإشغال العمومية والقطاع المصرفي.

ولهذا يجب على الجزائر بذله مزيد من الجهود في مجال مكافحة الفساد، وذلك من خلال العمل على تبني قواعد ومبادئ الحكم الراشد من شفافية ومساءلة ومحاسبه للمسئولين وإرساء الدولة القانوني والحق إضافة إلى العمل على تفعيله، كل من دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال مكافحه الفساد والوقاية منه والاستفادة من تجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

نتائج البحث:

- عدم فعالية وجدوى مؤسسات والهيئات التي رصدتها الجزائر لمحاربه الفساد، بالرغم من تعددها وتنوعها وذلك لعدم منحها الاستقلالية الكافية.

- بالرغم من التشريعات والقوانين التي نستها الجزائر في مجال مكافحه الفساد والوقاية منه إلا أنها لم تكن فعاله على الإطلاق ويرجع ذلك أساسا الى سوء لتطبيقها وتجسدها على ارض الواقع.

- يعتبر الحكم الراشد الدعامة الاساسيه لبلوغ التنمية الشاملة كما ان تحقيق هذه الاخيره يستدعي قيام أسس واليات الحكم الراشد كشفافية النزاهة حكم القانون والمساءلة.

- إحداث هيئات خاصة بالرقابة والوقاية من الفساد كتأسيس هيئه الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ومنحها صلاحيات واسعة بتعقب الفساد خاصة في المسائل ذات المساس المباشر والخطير بالاقتصاد الوطني.

- يعد الفساد قضيه الجميع ومكافحته تعني جميع فهو واجب شرعي وطني وأخلاقي بدرجه الأولى.

الاقتراحات:

- على النظام الجزائري ان يعمل على نشر وترسيخ حكم راشد حقيقي والممارسة الديمقراطية الفعلية التي تسمح بإعطاء فرصه اكبر للمشاركة الشعبية الواسعة.

- على السلطات الرسمية في الجزائر إن تعمل على تفعيل الأجهزة ومؤسسات مكافحه الفساد بتوفير الظروف الملائمة لها ومنحها صلاحيات الكاملة والتمويل اللازم من أجل تمكينها من أداء عملها بكل حرية واستقلالية.

- كذلك يجب العمل على تفعيل قوانين مكافحة الفساد وتطبيقها على جميع دون تمميز.

- على الجزائر ان تعمل على تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحه الفساد والاستفادة من تجارب الرائدة في هذا المجال.

آفاق الدراسة:

هذا البحث ما هو الا محاولة للتعرف أكثر على الفساد و الحكم الراشد و كيفية تأثيره على الحكم الراشد،و كذا التعرف على إستراتيجية مكافحة الفساد في الجزائر و مدى نجاح هذه الإستراتيجية في إرساء مبادئ الحكم الراشد.

نتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديم و تحليل هذا البحث بالوجه المرضي،و الإلمام بجوانبه،ودراسته بطريقة ومنهجية سليمة،و كذلك نتمنى أننا ساهمنا و لو بالقليل في المكتبة العلمية،التي مزالت محتاجة للمزيد من الدراسات و البحوث ذات العلاقة بهذا الموضوع و في هذا الإطار نقترح مجموعة من المواضيع للبحث المستقبلي تتمثل فيما يلي:

-آليات مكافحة الفساد في الصفقات العمومية.

-حوكمة إيرادات المحروقات في الجزائر و دورها في إستدامة التنمية.

-دور إستراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة.

-واقع الفساد في الجزائر و آليات مكافحته.

-تطبيق مبادئ الحكم الراشد على القطاع الخاص في الجزائر و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-حوكمة قطاع المحروقات و انعكاساته على التنمية في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1. بلال خلف السكارنة، الفساد الإداري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010
2. جبريل محمد عمر، حد مدخل الى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين، الحكم المحلي نموذجا ،مركز رام الله لدراسة الحقوق الانسان، فلسطين
3. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2008
4. عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، معظلة الفساد في الجزائر، دراسة في الجذور والأسباب والحلول، دار جيلطي للنشر، الجزائر، 2009
5. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق مكتبة حسن العصرية بيروت، لبنان، 2013
6. محمد الأمين بشيري، الفساد والجريمة المنظمة، منشورات الجامعات نايف، العربية، للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية 2007
7. محمد جمال بارون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004
8. محمود عبد الفضيل ،الفساد وتداعياته في الوطن العربي، مجله المستقبل العربي، العدد 243 ،مركز الدراسات الوحدة العربية، مارس 1999 بيروت ،لبنان
9. محمود محمد معابره الفساد الاداري وعلاجه في الشريعه الاسلاميه دراسه مقارنه بالقانون الاداري الطبعه الاولى دار الثقافه للنشر والتوزيع الاردن 2011
10. موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2009،
11. هاني عيسوي السبكي، مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017

ثانيا- المذكرات والأطروحات :

1. باديس بوسعيود، مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999إلى 2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلم السياسة، تخصص التنظيم والسياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامغة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015

2. حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم حقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012

3. خلاف وليد ،دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكره لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشاد، كليه الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعه متنوري، فسنطينة، الجزائر، 2009/ 2010

4. زين العابدين لعور مبروك ساحلي، سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، العدد الحادي عشر، 1جوان 2014

5. سابح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان الجزائر، 2013/2012

6. سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012.

7. شبلي إلهام، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014،

8. الطاهر خاصرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة سوناطراك)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007/2006

9. فتيحة حيمر، ظاهرة الفساد في الجزائر 1989-2013 دراسة وصفية تحليلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2014

10. فريال مغربي، استراتيجيات مكافحة الفساد من منظور الحكم الراشد، دراسة حالة الجزائر، 2006-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2018/ 2019

11. كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، دراسة حالة، ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012

12. محديد حميد، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر01، سنة 2006

13. مصباح بلقاسم، الحكم الراشد ومكانة الفساد مطالبين لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2016

14. هدفي العيد، الإصلاح السياسي كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر

ثالثا- المجلات والمقالات :

1. الأخضر غربي، غانم جلطي، قياس قومية الدولة، إسقاط على التجربة الجزائرية، المجلة الالكترونية، علوم إنسانية، العدد21 مارس، 2005

2. بوخضرة إبراهيم، دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد بين الفعالية والتعطيل، مجلة الاجتهاد، للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، تمنراست، العدد الرابع، جوان 2013

3. جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الانتاج العلمي، 1426

4. خباية عبد الله، مداخلة بعنوان التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر

5. خلوف عقيلة، الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد16، المجلد01، 2017

6. شلافي عمار، طيار أحسن، إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري أعمال الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008

7. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993

8. فتيحة قشور، عبد القادر سوفي، دور الوقف في التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20-21 ماي جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2013

9. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، التواصل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الليدة، الجزائر، العدد26، جوان 2010

10. نصيرة هبري، هجيرة شيتارة، الآثار الاقتصادية للفساد وجهود مكافحته في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد11، العدد 02 (2021)

11. يوسف أزروال/ ليلى لعجال، الحكامة الجيدة ودورها في تفعيل المواطنة الصالحة: نظرة معيارية وظيفية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تبسة (الجزائر)، العدد الثامن، يناير-كانون 2، 2017

2. باللغة الأجنبية:

1. Riadg baricg. L'épreuve de la bonne gouvernance. Document présent au forme international sur la bonne gouvernance et les développement. Université de Sétif algérien.